

خريطة تعليمية مقترحة لتحقيق العدالة التربوية
لبعض الفئات المهمشة
من ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية

إعداد

أ.م.د/ هانم خالد محمد محمد سليم

أستاذ أصول التربية المساعد - قسم العلوم التربوية والنفسية
كلية التربية النوعية - جامعة الزقازيق

Email: dr.hanimkhalid@yahoo.com

الملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن واقع الفرص التعليمية المتاحة لبعض الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمراحل التعليم قبل الجامعي بمحافظة الشرقية ووضع خريطة تعليمية لتوفير فرص تعليمية جادة وحقيقية لتلك الفئات .

وقد تم تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

كيف يمكن استخدام الخريطة التعليمية في تحقيق العدالة التربوية لبعض الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية ؟
 واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاعتماد على دراسة الحالة كأحد أساليبه .
 وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :

- وجود العديد من الفئات المهمشة بمحافظة الشرقية وخاصةً ذوي الاحتياجات الخاصة مما يحتم رعايتهم والاهتمام بهم .
 - قلة الوعي بأهمية توفير الرعاية الكاملة لتلك الفئات .
 - وجود قصور كبير في الفرص التعليمية المقدمة بمراحل التعليم قبل الجامعي لبعض تلك الفئات وخاصةً ذوي الإعاقة الفكرية والبصرية .
 - وجود تفاوت في الفرص التعليمية المقدمة تبعاً لنوع الإعاقة وبين المناطق الريفية والحضرية .
- وقد اقترحت الدراسة بعض الآليات والإجراءات لتطبيق الخريطة التعليمية وتحويلها إلى واقع عملي يحقق العدالة التربوية لتلك الفئات بمحافظة الشرقية .
الكلمات المفتاحية : الخريطة التعليمية – العدالة التربوية - الفئات المهمشة .

Abstract

The current study aimed at investigating the available educational opportunities for the marginal groups in pre-university education in Sharkia Governorate. It also recommends an educational map which can be utilized to provide these opportunities. The study followed the descriptive analytical method using the case study to suit the nature of the study.

:The study problem could thus be stated in the following main question

How can the educational map be utilized to achieve educational justice for some marginalized groups in Sharkia Governorate

The study results revealed that :

- A great number of marginalized groups exist in Sharkia Governorate, especially those with special needs, which requires providing support , services, and care for them.
- Lack of awareness to provide the appropriate care for these groups.
- There is a shortage in the available educational opportunities for these groups in pre-university education, especially those with intellectual and visual disabilities.
- There is inequality of the educational opportunities and services, in terms of the type of disability, e.g. intellectual, visual, or auditory; as well as in terms of area of living, e.g. rural or urban .

Additionally, the study recommended some procedures to put the map into practice.

Keywords: Educational Map, Educational Justice, Marginalized Groups.

مقدمة :

يعد الاهتمام بتربية وإعداد الإنسان في الوقت الحاضر أحد المؤشرات الهامة لقياس تقدم الأمم والشعوب لأنها المدخل الرئيسي والمقوم الأساسي لبناء الدولة العصرية الحديثة ، ولعل ذلك كان الدافع الرئيسي وراء اهتمام القيادة السياسية في مصر في السنوات الأخيرة ببناء الإنسان وجعله هدفاً أسمى تسعى لتحقيقه بكافة الطرق والوسائل ، وفي إطار ذلك تم وضع رؤية شاملة لتوفير الرعاية الصحية لجميع أبناء المجتمع المصري من خلال التأمين الصحي الشامل وتوفير فرص تعليمية جيدة وملائمة للعصر حيث تم تبني مشروعاً لتطوير التعليم المصري وبغض النظر عما له وما عليه وتم اعتبار عام ٢٠١٩ عاماً للتعليم .

وتكاد تتفق أدبيات اجتماعيات التربية واقتصاديات التعليم على أن تحقيق التنمية الشاملة لأى مجتمع من المجتمعات لا يمكن أن يتم إلا بمساهمة جميع أبنائه وطوائفه بغض النظر عن أي فوارق أو اختلافات أو إمكانيات وأن إهمال الفئات المهمشة يمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وصحية تواجه المجتمعات متقدمة كانت أو نامية وخاصة أنهم يمثلون نسبة لا يستهان بها قد تصل إلى ١٥% من إجمالي أفراد المجتمع عام ٢٠١٧ ولقد أكد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بمناسبة " اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقات " أن نسبة ذوى الاحتياجات الخاصة تصل إلى ١٠,٦٧% من إجمالي السكان في مصر ، وأن ٢,٦١% لديهم نسبة إعاقة كبيرة ، وأن نسبتهم في الحضر بلغت ١٢,٢٢% مقابل ٩,٧١% في الريف من إجمالي أفراد المجتمع . وتتضمن الفئات المهمشة أطرافاً عديدة منها الأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة (المعاقين سمعياً وبصرياً وفكرياً وحركياً) وسكان المناطق النائية والمناطق الأكثر فقراً والأطفال بلا مأوى ، والأطفال العاملين (عمالة الأطفال) ، والموهوبين وذوى القدرات الخارقة .

والحق أن وجود تلك الفئات ضمن نسيج المجتمع لا يعنى أن الفرد منهم عاجزاً عجزاً كاملاً عن القيام بدوره بل توجد لديه قدرات خاصة يمكن استثمارها بأن يقدم لهم الفرص التعليمية التي تصل بهم إلى أقصى درجات الإنجاز شأنهم في ذلك شأن بقية أفراد المجتمع الأسوياء . ولعل ذلك ما دفع منظمة اليونسكو إلى التأكيد على أن " قضية المساواة الشاملة في فرص التعليم واحدة من أولوياتها نحو تحقيق التنمية المستدامة " ^(١) وأن تربية ورعاية الفئات المهمشة يعد

ضرورة اقتصادية حتى لا يكونوا عبئاً وعالة على المجتمع واجتماعية حتى يتمكنوا من التواصل والتفاعل مع الآخرين وإنسانية حتى يشعروا بوجودهم وأهميتهم بما يتفق مع التوجهات العالمية في مجال حقوق الإنسان ولعل ذلك كان الدافع الرئيسي لاعتبار عام ٢٠١٨ عاماً لذوى الاحتياجات الخاصة في مصر ، ومن ثم تأتي أهمية تربية ورعاية تلك الفئات وتأهيلها للقيام بدورها في بناء المجتمع ورقية .

وتعد محافظة الشرقية ثاني أكبر محافظات الوجه البحري مساحةً ، وتضم عدد ١٣ مركزاً و ١٥ مدينة و ٢ حي و ١٠٤ وحدة محلية قروية و ٤٩٦ قرية و ٣٨٨٥ تابع بالإضافة إلى مدينتي العاشر من رمضان والصالحية الجديدة ، ويبلغ إجمالي عدد سكانها يوم ٢١ مارس ٢٠١٨ نحو ٧ ملايين و ٢٩٤ ألفاً و ١١٠ نسمة كما أشارت الساعة السكانية ، منهم عدد كبير من الفئات المهمشة عامة وذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص مما يتطلب توفير فرص تعليمية مناسبة وملائمة لتلك الفئات في مصر عامة وفي محافظة الشرقية خاصة ، حيث أنهم يمثلون ثروة قومية هائلة وقوة إنتاجية عظيمة جديرة بالاهتمام وأن أي قصور في تعليم تلك الفئات يمثل هدراً بشرياً وإنسانياً يصعب تعويضه .

وفي إطار البحث عن صيغ وبدائل عديدة يمكن من خلالها توفير فرص تربوية للفئات المهمشة تأتي الخريطة التعليمية كأحد أساليب التخطيط التربوي القيمة المتجددة والتي تختلف باختلاف المنطقة أو النظام التعليمي أو المرحلة التعليمية أو الفئة المستهدفة المراد دراستها . وتهدف الخريطة التعليمية بشكل عام إلى " تحقيق عدة أهداف من أهمها : تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع المتعلمين من خلال توزيع الخدمات توزيعاً عادلاً و الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات وتنفيذ السياسة التربوية في بنية التعلم وطرائقه ومناهجه وتحديد الحاجات من الأبنية المدرسية واختيار أماكنها ووضع أولويات تنفيذها " (٢).

وقد نال موضوع الخريطة المدرسية والتعليمية واستخدامها لتحقيق العدالة التربوية اهتمام الباحثين في مجال اصول التربية وتخطيطها منذ زمن بعيد لما له من أهمية في وضع رؤية مستقبلية للفرص التعليمية على كافة المستويات ، ونظراً لصعوبة تناول جميع الدراسات الخاصة بذلك فسوف تقتصر الدراسة الحالية على الدراسات بدائية من أوائل الألفية الثالثة و سوف يتم تقسيمها إلى مجالين أساسيين : المجال الأول ويعنى بالدراسات السابقة الخاصة بالخريطة بأنواعها المختلفة ، والمجال الثاني : ويعنى بالدراسات الخاصة بالعدالة التربوية والفئات المهمشة

• دراسات المجال الأول والخاصة بالخريطة بأنواعها المختلفة و منها:

- دراسة مريم قاسم سعيد (٢٠٠١) : " استخدام اسلوب الخريطة المدرسية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي لقطاع غزة " (٣) والتي هدفت إلى وضع خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الأساسي بقطاع غزة لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية رغم تعدد جهات الإشراف على المدارس، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والخريطة المدرسية لاستشراف المستقبل حتى عام ٢٠١٠ ، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الخريطة المدرسية طريقة مثلى لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي خلال سنوات الخريطة العشر .

- دراسة ضياء الدين زاهر (٢٠٠١) : " الخريطة المدرسية " ^(٤) والتي هدفت إلى تحديد مفهوم الخريطة المدرسية ، ونشأتها ، وتطورها ، وخطواتها ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والإسقاطات المستقبلية ، وتوصلت الدراسة إلى تحديد خطوات استخدام الخريطة المدرسية حيث تبدأ برصد كامل للبيانات والمعلومات عن العوامل السكانية والاجتماعية والاقتصادية وكافة المؤسسات التربوية ثم تحليل عميق لتلك البيانات والمعلومات والتي على أساسها يتم تحديد الموارد والامكانات اللازمة لتنفيذ البرامج التربوية وتحديد حجم الطلب على التعليم في المستقبل .
- دراسة أحمد عبد النبي على (٢٠٠٢) : " إعداد خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الإعدادي المهني بمحافظة الدقهلية حتى عام ٢٠١٥ " ^(٥) والتي هدفت إلى وضع خريطة مدرسية للتعليم المهني بالمرحلة الثانية للتعليم الأساسي ، واعتمدت الدراسة على الطريقة المسحية كأحد أساليب المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أهمية إعداد وتأهيل معلمي المقررات العملية ومديري تلك المدارس وإتمام عملية نقل المعلمين قبل بداية العام الدراسي وضرورة إعادة النظر في المقررات الدراسية العملية والنظرية لعدم مواكبتها للعصر وأخيراً ربط المدارس المهنية بشبكة واحدة تسهل عملية الاتصال والتواصل بينها وتحديد الاحتياجات التعليمية من المدارس المهنية الإعدادية حتى عام ٢٠١٥ .
- دراسة محمد إبراهيم عبده (٢٠٠٢) : " خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الأساسي بمركز المنزلة بمحافظة الدقهلية حتى عام ٢٠١٠ " ^(٦) والتي هدفت إلى وضع خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الأساسي في ضوء معدلات الزيادة السكانية وسن الإلزام خلال سنوات الدراسة ووضع نموذج مقترح للخريطة المدرسية بمركز المنزلة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسح الشامل كأحد أدواته بالإضافة إلى الملاحظة المباشرة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن إعداد خريطة مدرسية مقترحة لمرحلة التعليم الأساسي يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبناء مركز المنزلة حتى ٢٠١٠ .
- دراسة منير عبد الله حربي (٢٠٠٣) : " واقع الخريطة المدرسية وسبل تطويرها: دراسة تطبيقية في التخطيط المكاني لمركز كفر الزيات بمحافظة الغربية " ^(٧) و التي هدفت إلى تحديد مدى كفاية الخدمات التعليمية من المباني المدرسية لمطالبات السكان التعليمية والثقافية والتربوية لكل جهات مركز كفر الزيات والفجوة التعليمية الموجودة بين المناطق المختلفة ومن ثم تقدير الحاجات من الأبنية المدرسية وتوزيعها خلال سنوات الخطة واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والخريطة المدرسية كأداة منهجية مع الاعتماد على الأسلوب الميداني ، وتوصلت الدراسة إلى وجود عجز كبير في المباني المدرسية وعدم العدالة في توزيعها على مستوى المراحل التعليمية وأخيراً وضع خريطة تعليمية مستقبلية لتلبية الاحتياجات التعليمية لجميع قرى المركز مع التركيز على التوسع الرأسي وتشجيع الجهود الذاتية والشعبية لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الخريطة التعليمية .
- دراسة عبد العزيز بن سالم النوح (٢٠٠٧) : " واقع تطبيق أسلوب الخريطة المدرسية في تخطيط التعليم العام في المملكة العربية السعودية " ^(٨) والتي هدفت إلى الكشف عن

الواقع الفعلي للخريطة المدرسية وأهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها في التعليم العام بالسعودية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى المسح الميداني كأحد أساليبه ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق الخريطة المدرسية في التعليم العام بالسعودية لتوفير فرص تعليمية لأبناء المناطق المختلفة ووجود صعوبات عديدة في التطبيق منها رفض أهالي التلاميذ إغلاق أو نقل المدارس من منطقتهم الجغرافية .

- دراسة فواز يس العلى الدرويش (٢٠٠٨) : " إعداد خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الأساسي دراسة في مركز ناحية هجين منطقة البوكمال بمحافظة دير الزور " (٩) والتي هدفت إلى وضع خريطة مدرسية لمركز هجين بمنطقة البوكمال بدير الزور واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: توقع زيادة في أعداد تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي إلى ٥٥٠٥ تلميذاً في عام ٢٠١٠ وفي الحلقة الثانية إلى ١٨٧٣ تلميذاً مما يتطلب بناء ثمانية مدارس حلقة أولى وخمس مدارس حلقة ثانية .

- دراسة إيمان أحمد هاني محمود (٢٠٠٨) : " الخريطة المدرسية لمدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية (الواقع والاحتياجات المستقبلية) " (١٠) والتي هدفت إلى تشخيص الواقع الفعلي لمدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية واقتراح صورة مستقبلية لمدارس الفصل الواحد تحقق الاستيعاب الكامل ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والملاحظة كأداة للبحث ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود قصور واضح في تحقيق الاستيعاب الكامل في المرحلة الأولى وعجز مدارس الفصل الواحد عن تحقيق ذلك لما تعانيه من صعوبات ومشكلات تعوقها عن تحقيق أهدافها ، وفي ضوء ذلك تم اقتراح خريطة مدرسية مستقبلية لمدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية لتحقيق العدالة التربوية .

- دراسة مولا هوج نياديمو G.c;Nyadimoe,EO (2011) : " استخدام نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط التعليمي ، مشروع رسم الخرائط المدرسية الكينية " (١١) والتي هدفت إلى التعرف على المعلومات والبيانات الجغرافية المطلوبة في مجال التخطيط التعليمي والتي تسهم في رسم الخرائط المدرسية الكينية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمسح الشامل كأحد أساليبه لجمع المعلومات و البيانات اللازمة وتحليلها وتفسيرها وتوصلت الدراسة إلى وضع خريطة مدرسية للمؤسسات التعليمية الكينية في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة المادية والبشرية مع التركيز على التكافؤ بين الجنسين وبين المناطق الجغرافية المختلفة .

- دراسة أمينة فترات (٢٠١١) : " الخريطة المدرسية دراسة وتقويم " (١٢) والتي هدفت إلى تحديد مفهوم الخريطة المدرسية وكيفية استخدامها في توفير الفرص التعليمية ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى الأسلوب الإحصائي لحساب تدفق التلاميذ بين الصفوف المختلفة ، وتوصلت الدراسة إلى أن الأخذ بتطبيق الخريطة المدرسية يضمن تأمين تساوي الفرص التعليمية أي تحقيق درجة

أكبر من عدالة توزيع الفرص التعليمية طبقاً للاحتياجات وأنه ينبغي مراعاة الجودة في أي تخطيط تربوي ناجح لأن غياب الجودة في المخططات التربوية ساهم في تدني المستوى وجعل المغرب يحتل المرتبة ١٢٥ عالمياً، وأخيراً تشكل التربية التي تتيح تكافؤ الفرص للجميع دعامة من الدعامات القوية للتكافؤ الاجتماعي .

- دراسة أسماء ابراهيم عبد ربه حسن (٢٠١٤) : " إعداد خريطة للبحث التربوي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية " (١٣) والتي هدفت إلى وضع خريطة للبحث التربوي في مصر في ضوء خبرات كل من كندا والمملكة المتحدة واستراليا ، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين مصر ودول المقارنة ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : عدم وجود خريطة للبحث التربوي في مصر مما أثر بالسلب على النظام التعليمي ، وأن وضع خريطة بحثية مستقبلية في ضوء خبرات دول المقارنة يعد مطلباً أساسياً لمساهمة البحث التربوي في حل مشكلات النظام التعليمي في مصر .

- دراسة الشيماء عبد القادر جودة (٢٠١٤) : " متطلبات الخريطة التربوية للمرحلة الابتدائية بمحافظة دمياط " (١٤) والتي هدفت إلى تشخيص الواقع التعليمي للمرحلة الابتدائية في مصر ودمياط وتحديد سمات الخريطة التربوية ووضع تصور مقترح لخريطة تربوية لمحافظة دمياط حتى عام ٢٠٢٢ في ضوء خطط برامج التنمية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقابلة كأحد أدواته ، وتوصلت إلى عدة نتائج منها : وضع تصور مقترح للخريطة التربوية للمرحلة الابتدائية بمحافظة دمياط متضمناً تجويد العملية التعليمية ورفع كفاءتها وتحديد المتطلبات الاجتماعية والهيكلية والتربوية والتشريعية لذلك .

مما سبق يتضح وجود اهتمام كبير بدراسة الخريطة المدرسية والتعليمية والتربوية منذ ستينيات القرن العشرين حيث تعد من أفضل الأساليب العلمية التي يمكن من خلالها رسم ووضع خريطة مستقبلية مدرسية كانت أو تعليمية أو تربوية لتحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية بين أبناء المجتمع الواحد ، وأن معظم الدراسات تشابهت في إطارها النظري ، والمنهج العلمي ، والأدوات المستخدمة ، وفي المرحلة التعليمية التي تناولتها ، حيث يلاحظ أن مرحلة التعليم الأساسي كانت القاسم المشترك في معظم الدراسات السابقة في الوقت الذي لم تتناول أي منها توفير الفرص التعليمية للفئات المهمشة في مصر تحقيقاً للعدالة التربوية والاجتماعية .

• دراسات المجال الثاني والخاصة بالعدل التربوي والفئات المهمشة :

نال موضوع العدل التربوي والذي يتحقق من خلال توفير الفرص التعليمية للجميع وخاصة للفئات المهمشة بأنواعها المختلفة ومنها ذوى الاحتياجات الخاصة (المعاقين سمعياً وبصرياً وفكرياً) تحقيقاً للعدالة التربوية والاجتماعية والاقتصادية بين أبناء المجتمع اهتمام الباحثين منذ فترة بعيدة ومن الدراسات التي اهتمت بموضوعي العدل التربوي و الفئات المهمشة ما يلي :

- دراسة مورفا ماك دونالد Morva A. Macdonald (٢٠٠٣) " تكامل العدالة الاجتماعية وإعادة إعداد المعلم (١٥) التي هدفت إلى التعرف على كيفية إعادة إعداد المعلمين لكي يتمكنوا من تحقيق العدالة بين جميع الطلاب وخاصة في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية التي تستوعب طلاب من أصول وطبقات ولغات مختلفة ، واعتمدت

الدراسة على المنهج الوصفي والاسقاطات المستقبلية ، وتوصلت الدراسة الى وجود صعوبات تواجه المعلم في تحقيق العدالة التعليمية بين الطلاب ، وارتفاع نسبة الملونين بحلول عام ٢٠٢٥ حيث تصل نسبتهم إلى ٧٠% في البرامج التعليمية مما يتطلب إعادة التكوين والتشكيل لهم في الإعداد وعقد دورات و ورش عمل للقائمين بالتدريس وضرورة دمج العدالة الاجتماعية في ذهن وعقل وممارسة المعلمين ضمانا لتحقيق العدل التربوي بين الطلاب وخاصة مع زيادة أعداد الطلاب في المدارس العامة من ذوى الخلفيات المتباينة .

- دراسة سعيد اسماعيل على (٢٠٠٣) " العدل التربوي وتعليم الكبار " ^(١٦) والتي هدفت إلى توضيح الفرق بين مفاهيم المساواة والتكافؤ والعدل التربوي ومن ثم تحديد المقصود بها وخاصة في مجال تعليم الكبار ، وتوصلت الدراسة الى وجود معوقات عديدة تحول دون حصول المرأة وبعض الفئات المهمشة على فرص تعليمية متكافئة تحقق لهم الأمن والانسانية ، وأن الدولة الاسلامية اهتمت بمؤسسات تعليم الكبار منذ فترة بعيدة وتمثل ذلك في تقديم تعليم مجاني وأغذية وملابس وإقامة داخلية تعويضاً للنفقات في المستوى الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم تحقيق العدل التربوي الحقيقي .

- دراسة عماد صيام (٢٠٠٥) : " سياسات القبول الجامعي بين العدالة ومشكلات التنمية " ^(١٧) والتي هدفت إلى الكشف عن مدى اسهام نظام التنسيق بالجامعات في تحقيق ديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتناول القوانين والتشريعات المصرية لحق الجميع في التعليم ومدى تطبيقها في الواقع. وتوصلت الدراسة الى وجود بعض الضغوط على سياسات القبول بالجامعات وأن الاقتصار على مكتب التنسيق وحده ومجموع الثانوية العامة لا يحقق تكافؤ فرص تعليمية حقيقية لأنه يهمل القدرات والميول التي قد لا ترتبط بالمجموع ومن ثم يمثل عبئاً على الجامعات والمجتمع ككل .

- دراسة ميشيل رينيه Michelle Renee (٢٠٠٦) : " المعرفة والقوة والعدالة التربوية ، كيف تستخدم المنظمات الاجتماعية البحث في التأثير على السياسات التربوية " ^(١٨) والتي هدفت إلى الكشف عن كيفية تحديد منظمات العدالة والتعليم للقيم التي تمكن الطلاب من الحصول على فرص متساوية في التعليم ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى فشل استراتيجيات اصلاح التعليم التقليدي لتحقيق تعليم مدرسي أكثر إنصافاً وعدالة وأن تحقيق العدالة الاجتماعية مدخل أساسي لتحقيق العدالة التربوية نظراً للفوارق والاختلافات الكبيرة بين طلاب المدرسة الواحدة وأن تحقيق ذلك يحقق الاصلاح والإنصاف الكامل في المجتمع الأمريكي .

- دراسة نادية جمال الدين (٢٠٠٦) : " التعليم للجميع كمدخل للتعليم مدى الحياة فى زمان العولمة إطلالة وثائقية " ^(١٩) والتي هدفت إلى تحديد العلاقة بين توفير التعليم للجميع وتحقيق التنمية البشرية وأهم متطلبات تحويل التعليم للجميع إلى واقع عملي يشعر به جميع افراد المجتمع وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن توفير التعليم للجميع وتأمين الحاجات الأساسية للفرد وتوفير البيئة التربوية الملائمة وتحقيق الإلزام والاستيعاب

- الكامل في مرحلة التعليم الأساسي يعد مطلباً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية ومسئولية جماعية للأفراد والمؤسسات على المستويين المحلي والعالمي .
- دراسة محسن محمد محمد اسماعيل (٢٠٠٩) : " مدى تحقق مبدأ العدل في التعليم الثانوي العام من منظور إسلامي " دراسة ميدانية " (٢٠) والتي هدفت إلى التأصيل الإسلامي لمبدأ العدل في ضوء القرآن والسنة والكشف عن الواقع الفعلي لمدى تحقيق مبدأ العدل في التعليم الثانوي العام من منظور إسلامي وخاصة بين المعلم والطالب والمدير والمعلم ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبانة للتعرف على مدى تحقق العدل ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن المعلم لا يقوم بتحقيق العدل في المعاملة ومراعاة الفروق الفردية والتنوع في أساليب التقويم بين طلابه داخل الفصل الدراسي وأن المدير لا يقوم بتحقيق العدل بين المعلمين دائماً (العلاقات ، التقويم وتطبيق الحوافز ، توزيع المواد الدراسية و الأنشطة والريادة والجدول المدرسي) في ضوء ذلك قدمت الدراسة عدة مقترحات لتلافي السلبيات وتحقيق العدل من المعلم للطلاب ومن المدير للمعلمين .
- دراسة اسلام محمد السعيد (٢٠١٠) " دراسة تقويمية لمشروعات التعليم للجميع في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ " (٢١) والتي هدفت إلى التعرف على مدى تحقيق مشروعات التعليم للجميع لأهدافها في ضوء أهداف مؤتمر داکار في مصر وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود قصور كبير في تحقيق مشروعات التعليم للجميع في مصر لأهدافها من خلال صيغ التعليم المجتمعي المتعددة ومدارس الفصل الواحد للفتيات نتيجة لما تعانيه من مشكلات ونقص في الامكانات المادية وضعف مستوى بعض المعلمات وقلة اهتمام بعض المسؤولين وانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمعظم الدارسات .
- دراسة نهى صبحى شحاتة (٢٠١٤) : " رعاية أطفال الشوارع بين الاستبعاد الاجتماعي والحرمان التربوي " (٢٢) والتي هدفت إلى التعرف على ظاهرة أطفال الشوارع والعوامل المؤدية لها وأهم الجهود المبذولة لرعاية أطفال الشوارع وبناء تصور مقترح لرعايتهم واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود اهتمام كبير برعاية أطفال الشوارع على المستويين العالمي والمحلي ووجود استراتيجية قومية لحماية وتأهيل وإدماج أطفال الشوارع ورغم هذا لم تنجح معظم المشروعات في القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع في المجتمع المصري نتيجة لعدم توافر الظروف المناسبة ولعوامل سياسية ومادية واجتماعية مما يتطلب إرادة سياسية حقيقية وأمانة من القائمين عليها والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وفي ضوء ذلك تم وضع التصور المقترح باليات التنفيذ بما يحقق الاندماج لأطفال الشوارع في نسيج المجتمع .
- دراسة محمود أحمد الطاهر (٢٠١٦) : " تقييم تجربة الدمج الشامل للتلاميذ ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة الشرقية ووضع تصور مقترح لنجاحها " (٢٣) والتي هدفت إلى التعرف على واقع تطبيق تجربة الدمج الشامل في محافظة الشرقية في ضوء معايير

الدمج الشامل والآثار الإيجابية والسلبية التي أحدثتها عملية الدمج واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التجريبي ، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها : توافر عناصر نجاح التجربة بنسبة ٣,٢٦ ، ووجود معلمين تربويين خريجي كليات التربية بمتوسط ٤,٢٤ وتقبل التلاميذ ذوى الإعاقة وزيادة فرص التفاعل الاجتماعي مع التلاميذ غير ذوى الإعاقة بمتوسط ٣,٥٩ وأخيراً ضرورة إعداد اختبارات خاصة بالتلاميذ ذوى الإعاقة .

- دراسة دعاء محمد خطاب (٢٠١٨) : " الرعاية التربوية لذوى الاعاقة في إطار الدمج الشامل " (٢٤) والتي هدفت إلى الكشف عن مدى نجاح دمج الاطفال ذوى الاعاقة في المدارس العادية وإتاحة فرص تعليمية متكافئة لجميع الطلاب ، واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي وتوصلت لعدة نتائج منها : زيادة أعداد الاطفال ذوى الاعاقة وقلة عدد مؤسسات التربية الخاصة وأن مدارس التعليم العام هي الاكثر ملائمة لكل الطلاب وحصولهم على نصيب عادل من التعليم المنتظم مما يتطلب توفير الظروف والعوامل التي تساعد على نجاح عملية الدمج وتقبل التلاميذ العاديين لأقرانهم من ذوى الاعاقة في الفصل الدراسي .

- دراسة أحمد أمين محمد حبيب (٢٠١٨) " تطوير دمج ذوى الاعاقة في مصر في ضوء خبرات بعض الدول " تصور مقترح" (٢٥) والتي هدفت إلى وضع تصور مقترح لتطوير دمج ذوى الاعاقة بمرحلة التعليم الأساسي بمصر في ضوء خبرات بعض الدول ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود قصور في الكوادر البشرية المتخصصة في مجال التربية الخاصة عامة والدمج خاصة وفي البرامج والخدمات المقدمة في نظام الدمج ، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الفروق الفردية لذوى الاعاقة حسب نوع وشدة الإعاقة وتوفير الوسائل التعليمية التي تناسب كل فئة والاهتمام بتدريب العاملين وتوعية أولياء الأمور .

- دراسة عادل محمد العدل (٢٠١٨) " تحديات توظيف مجتمع المعلومات في دمج ذوى الاعاقات في المجتمع " (٢٦) والتي هدفت إلى التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه دمج ذوى الاعاقات في المجتمع في عصر التكنولوجيا والمعلومات ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية دمج الطلاب ذوى الاعاقة في المدارس تواجه معوقات عديدة منها : أن معظم المدارس غير مجهزة لاستقبال تلك الفئات ووجود نقص شديد في عدد المعلمين المؤهلين والمدرسين على التعامل مع تلك الفئة ، وقلة وعى الطلبة الأسوياء بكيفية التعامل مع أقرانهم من ذوى الاعاقة ، وضرورة توظيف مجتمع المعلومات للتغلب على معوقات دمج ذوى الاعاقة في المجتمع .

- دراسة أمل محمد محمد الأطرونى (٢٠١٨) " آراء واتجاهات معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية نحو دمج ذوى الاعاقة في مدارس التعليم العام " (٢٧) والتي هدفت إلى التعرف على اتجاهات المعلمين نحو عملية الدمج في مدارس التعليم العام ، واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي حيث قامت بتطبيق مقياس للدمج واستمارة تعارف للمعلمين والمعلمات ، وتوصلت إلى عدة نتائج منها : وجود فروق دالة احصائياً في الاتجاه نحو

الدمج بين معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية طبقاً للحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والدورات التدريبية ونوع المدرسة المطبق بها ، ولا توجد فروق دالة احصائياً على مقياس الدمج طبقاً للاتجاه الكلي للدمج .

مما سبق يتضح أن قضية تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي والفئات المهمشة تعد من القضايا الهامة القديمة المتجددة التي نالت اهتمام الباحثين وقد تشابهت تلك الدراسات في المنهج والاداة والاسلوب والنتائج وتناولت كافة المراحل التعليمية والفترات الزمنية المختلفة حيث يتم دراستها كلما تغيرت الظروف الاجتماعية والسياسية والتعليمية ، كما وجد اختلاف بين مفاهيم المساواة والتكافؤ والعدل التربوي في معظم تلك الدراسات رغم أن العدل التربوي أعم وأشمل منهما ، حيث يعد الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه لأعلى الدرجات العلمية(بشرط توفير بيئة تربوية وتعليمية عادلة ومناسبة) لأبناء الفئات المهمشة في المجتمعات الانسانية طوق النجاة حيث يتم تغيير وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والارتقاء بهم والانتقال لمستويات حياتية أفضل.

أما عن الدراسات التي تناولت الفئات المهمشة فهي كثيرة ويصعب حصرها نظراً لعدم الاتفاق على تحديد مفهوم الفئات المهمشة ولكثرة الدراسات والمؤتمرات التي تناولت تلك الفئات وخاصة في مجال التربية الخاصة و الصحة النفسية وعلم النفس والمناهج وطرق التدريس وأصول التربية وعلم الاجتماع والقانون والسياسة .. الخ ومن ثم فنحن في أمس الحاجة للاتفاق على من هم الفئات المهمشة وما أنواع التهميش وأسبابه وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع.

مشكلة البحث :

في ضوء ما سبق وما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج يتضح وجود عدة منطلقات تعد مداخل هامة لهذه الدراسة تحتم التعرف على واقع الفرص التعليمية المتاحة للفئات المهمشة وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية ومن هذه المنطلقات :

- وجود فئات مهمشة في المجتمعات الانسانية بشكل عام ايأ كان درجة تقدمها مما يتطلب توفير فرص تعليمية مناسبة لهم لأنهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع .
- وجود فجوة حقيقية اقتصادية واجتماعية وتعليمية بين أبناء المجتمع المصري مما يمثل ظاهرة خطيرة تهدد أمن المجتمع واستقراره ويمثل هدراً مادياً وبشرياً يصعب تعويضه مستقبلاً حيث لم يزد إجمالي عدد فصول التربية الخاصة عن ٤٠٩٧ فصلاً طبقاً لإحصاء وزارة التربية والتعليم للعام ٢٠١٦/٢٠١٧ .
- ضرورة تحقيق العدالة التربوية والمساواة الشاملة في فرص التعليم بين أبناء المجتمع الواحد كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية الشاملة وتعويض الفئات المحرومة والمهمشة اقتصادياً واجتماعياً .
- أن التخطيط لتحقيق العدل التربوي داخل المجتمع له أدوات وأساليب متعددة ومتنوعة يأتي في مقدمتها الخريطة التعليمية كأحد أساليب التخطيط التربوي القديمة المتجددة .
- وجود رغبة حقيقية لدى الكثير من المسؤولين على المستويين المحلي والعالمي لدمج الفئات المهمشة للعيش معاً في مجتمع واحد متجانس من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي .

- أن محافظة الشرقية ببيئاتها المتعددة و بطبيعتها الريفية تضم ما يقرب من ٦٣٨، ٥٣٢ نسمة من ذوى الاحتياجات الخاصة وهو عدد كبير وقوة بشرية ضخمة تستلزم وتستوجب الرعاية والاهتمام وإتاحة فرص تعليمية مناسبة لمن منهم في سن التعلم .
و في ضوء ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي :
• كيف يمكن استخدام الخريطة التعليمية في تحقيق العدالة التربوية لبعض الفئات المهمشة ؟
ويتفرع منه عدة أسئلة فرعية منها :

- ما المقصود بالخريطة التعليمية ؟ وما أهم أهدافها ؟ وما مراحل إعدادها ؟
- ما المقصود بالعدالة التربوية ؟ وما مستوياتها ؟ وما أهم العوامل المؤثرة فيها ؟
- ما فلسفة وأهداف تربية الفئات المهمشة من ذوى الاحتياجات الخاصة في مصر ؟
- ما واقع الفرص التعليمية المتاحة لبعض الفئات المهمشة من ذوى الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية ؟
- ما الآليات والاجراءات المقترحة لتفعيل الخريطة التعليمية لتحقيق العدالة التربوية للفئات المهمشة من ذوى الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي بشكل عام إلى اقتراح خريطة تعليمية لتحقيق العدالة التربوية لبعض الفئات المهمشة من ذوى الاحتياجات الخاصة من خلال :

- تحديد مفاهيم الخريطة التعليمية - العدالة التربوية - الفئات المهمشة .
- تحديد فلسفة وأهداف تربية الفئات المهمشة من ذوى الاحتياجات الخاصة.
- رصد الواقع الفعلي للفرص التعليمية لتلك الفئات بمحافظة الشرقية .
- تشخيص العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والظروف البيئية بمحافظة الشرقية
- تصميم خريطة تعليمية مستقبلية تتضمن فرصاً تعليمية للفئات المهمشة من ذوى الاحتياجات الخاصة على مستوى مراكز ومدن وقرى محافظة الشرقية .

أهمية البحث :

تنبثق أهمية البحث الحالي من أهمية تربية ورعاية الفئات المهمشة حيث يتم توعية أفراد المجتمع بالدور الذى يمكن أن تقوم به تلك الفئات في الاعتماد على انفسهم والمساهمة في بناء المجتمع وتقديمه مما يتطلب تقبلهم وحسن التعامل معهم وتشجيعهم على الاندماج مع بقية أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى لفت نظر المسؤولين لأهمية وضع وتبنى خرائط تعليمية متنوعة يتم من خلالها توفير الفرص التعليمية الملائمة لتلك الفئات على المستوى القومي والمحلى ، وحث رجال الأعمال والشركات والمؤسسات على ضرورة المشاركة بفاعلية في رعاية وتربية ذوى الاحتياجات الخاصة على مستوى مراكز المحافظة المختلفة .

منهج البحث و أدواته :

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لدراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويسمح بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بها ووصفها كميًا وكيفيًا وتحليلها وتفسيرها ، واستخدمت دراسة الحالة كأحد أساليب المنهج الوصفي للتعلم في دراسة الظاهرة بمحاظفة الشرقية واستخدمت الخريطة التعليمية كأحد أساليب التخطيط التربوي حيث تم من خلالها رصد الواقع وتشخيصه ووضع تصور مقترح لتوفير الفرص التعليمية وتحقيق العدالة التربوية للفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى مراكز محافظة الشرقية .

مصطلحات البحث :

في ضوء عنوان البحث تم تحديد ثلاث مصطلحات رئيسية وهي : الخريطة التعليمية ، العدالة التربوية ، الفئات المهمشة .

- الخريطة التعليمية :

تعد الخريطة التعليمية أحد الأساليب الهامة في مجال التخطيط التربوي والدراسات المستقبلية في مجال التعليم ، وتعرف الخريطة جغرافياً بأنها " تمثيل سطح الأرض أو جزء منه على سطح مستو لتوضيح المظاهر الطبيعية والبشرية أو غيرها وذلك طبقاً لمقياس رسم معين ومسقط محدد " (٢٨) وفي مجال التعليم تعددت أنواع الخرائط من مدرسية إلى تعليمية إلى تربوية ، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في الإطار النظري .

ومن ثم يقصد بالخريطة التعليمية في هذا البحث إجرائياً بأنها عملية رسم وتحديد للرؤية المستقبلية للفرص التعليمية التي ينبغي أن تتاح لبعض الفئات المهمشة عامة وذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة التعليم الأساسي على مستوى مراكز محافظة الشرقية في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة والمتوقعة مستقبلاً .

العدالة التربوية :

حظى مفهوم العدل باهتمام الباحثين منذ زمن بعيد لما له من أهمية وأثر عظيم في تحقيق أمن واستقرار المجتمعات الإنسانية أيا كان درجة تقدمها ، ومن ثم تعددت تعريفاته اللغوية ودون الخوض فيها تكاد تجمع معظمها على أن المقصود به تحقيق الانصاف والقسط والاعتدال والمساواة والوسطية بين الأفراد وعدم الجور أو الظلم أو البغي ، أما عن المعنى الاصطلاحي للعدل فقد اختلفت رؤى العلماء في " معنى العدل ومفهومة منهم من تعرض له كمبدأ عام أو من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو من وجهة نظر تخصصية " (٢٩) .

وقد ارتبط مفهوم العدالة التربوية بعدة مفاهيم كالمساواة والتكافؤ والتعليم للجميع حيث سعت جميعها لتحقيق ديمقراطية التعليم ، ورغم الاختلاف بينهم إلا أنه يمكن القول أن العدالة التربوية يمكن أن تكون خليط منهم جميعاً يحقق العدل الشامل اجتماعي واقتصادي وتعليمي.

ومن هنا يمكن تعريف العدالة التربوية في هذا البحث بأنها توفير فرص تعليمية لبعض الفئات المهمشة من ذوي الإعاقة السمعية والبصرية والفكرية بالالتحاق بالنظام التعليمي والاستمرار فيه إلى أعلى مراحل التعليم أسوة بزملائهم وطبقاً لقدراتهم وإمكاناتهم على

أن توفر لهم الرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتكنولوجية التي تمكنهم من الاستفادة المثلى لما يقدم لهم.

الفئات المهمشة من ذوي الاحتياجات الخاصة :

يعد مفهوم الفئات المهمشة من أكثر المفاهيم في مجال العلوم الانسانية عامة والتربوية خاصة صعوبةً وتعقيداً لأنه يتضمن فئات عديدة يصعب حصرها والاتفاق عليها فبالرجوع للمعنى اللغوي لكلمة الفئة " نجد أنها تعنى الطائفة أو الفرقة وجمعها فئات " (٣٠)

أما عن الأصل اللغوي لكلمة همش ، همش الرجل همشاً أي أكثر الكلام في غير صواب ، والهامش حاشية الكتاب ، وفلان يعيش على الهامش : لا يشارك في الأمور العامة " (٣١) ، ومن ثم يمكن إطلاق كلمة التهميش على الاستبعاد أو الإقصاء أو الإهمال لفرد أو أفراد أو طائفة أو فئة أو فئات كالأطفال والمسنين أو أبناء الريف والمناطق النائية أو الأحياء الشعبية بالمدن أو ذوي الإعاقة السمعية والبصرية والفكرية أو غيرهم مما يعانون من الاستبعاد الاجتماعي والحرمان الاقتصادي والنفسي والسياسي مما يولد لديهم الشعور بالعجز والكرهية للآخرين .

في ضوء ما سبق يقصد بالفئات المهمشة في هذا البحث بأنها مجموعة الأطفال الذين يعانون من الإعاقة السمعية والبصرية والفكرية في سن مرحلة التعليم الأساسي بمحافظه الشرقية

خطوات البحث :

يتم البحث الحالي في الخطوات الآتية :

- الخطوة الأولى : الدراسات السابقة ومشكلة البحث وأهدافه وأهميته ومنهجه ومصطلحاته
- الخطوة الثانية : الإطار النظري للبحث ويتضمن
 - (الخريطة المدرسية – التعليمية – التربوية) المفهوم ، و النشأة والتطور، والأهداف ، و مراحل الإعداد .
 - (العدل التربوي) المفهوم، المستويات، العوامل المؤثرة فيه.
 - (الفئات المهمشة) المفهوم ، الأنواع ، فلسفة وأهداف تربية الفئات المهمشة.
- الخطوة الثالثة : الواقع التعليمي للفئات المهمشة (ذوي الاحتياجات الخاصة) بمحافظه الشرقية وتتضمن :
 - نبذة عن محافظة الشرقية جغرافياً وسكانياً وتاريخياً .
 - البيانات الخاصة بمدارس ذوي الاحتياجات الخاصة وفصول الدمج وتوزيعها على مراكز المحافظة .
- الخطوة الرابعة: الخريطة التعليمية المقترحة لتحقيق العدل التربوي لذوي الاحتياجات الخاصة (مدارس – فصول – معلمين) على مستوى مراكز المحافظة المختلفة.
- الخطوة الخامسة : نتائج البحث .

- الخطوة السادسة : الآليات والإجراءات المقترحة لتطبيق الخريطة التعليمية.

ثانياً : الإطار النظري للبحث

ويتضمن ثلاث محاور وهي : الخريطة التعليمية والعدالة التربوية والفئات المهمشة.

الخريطة التعليمية: (المفهوم، النشأة والتطور، الأهداف، مراحل الإعداد)

يعد النظام التعليمي الذي يوفر ويضمن فرص تعليمية وتربوية للجميع دون إقصاء أو تمييز لفئة أو طائفة أو فرد من أهم العوامل التي تحقق التكافؤ التام في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها .

ماهية الخريطة التعليمية :

في ضوء ادبيات التخطيط التربوي والدراسات التي اهتمت بالخريطة المدرسية والتعليمية والتربوية يتضح وجود تقارب وتشابه كبير بينهم في التعريف ، حيث تعرف الخريطة المدرسية بأنها " عبارة عن خريطة جغرافية ترصد شبكة من المدارس المنشأة والمزعم انشائها وقد وضعت لها رموز خاصة وتتضمن أمور أخرى منها تشخيص الواقع التعليمي والتنبؤ بما يجب أن تكون عليه أوضاع المؤسسات التعليمية في المستقبل وذلك ضمن أفق زمني محدد " (٣٢).

أما الخريطة التعليمية فتعرف بأنها " تكتيك وإجراء تخطيطي على أرض الواقع يهدف الى تشخيص النظام التعليمي القائم سواء كان مؤسسات خاصة أو مؤسسات حكومية على المستوى الإقليمي وذلك لتحديد الاحتياجات التعليمية المطلوبة والعمل على توفيرها مما يساعد على تحسين الخدمة التعليمية " (٣٣).

أما الخريطة التربوية فتعرف بأنها أداة لتشخيص الواقع التربوي وتحديد أوجه القصور فيه من خلال التنبؤ بالمتغيرات والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ومن ثم فإن الخريطة التربوية تتضمن وتعتمد على مجموعة من الخرائط منها المدرسية والتعليمية والسكانية والطبيعية والاقتصادية.

مما سبق يمكن القول أن الخريطة المدرسية هي رسم وتجسيد لرؤية مستقبلية للمؤسسات التعليمية النظامية في مراحل التعليم قبل الجامعي في منطقة جغرافية محددة في ضوء الظروف والامكانات المتاحة والمتوقعة ، بينما الخريطة التربوية رسم وتجسيد لرؤية مستقبلية للمؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية في منطقة جغرافية محددة في ضوء الظروف والامكانات المتاحة والمتوقعة ، أما عن الخريطة التعليمية فهي رسم وتجسيد لرؤية مستقبلية للمؤسسات التعليمية على مستوى الإدارات التعليمية بالمديريات المختلفة في ضوء الظروف والامكانات المتاحة والمتوقعة ، ومن ثم يمكن القول أن الخريطة التربوية أكثر ارتباطاً بحياة الإنسان وأكثر مرونة وتنوعاً وأعم وأشمل من الخريطة المدرسية التي تعد صورة مصغرة وجزء منها ، بينما تأتي الخريطة التعليمية كمرحلة وسط بين الاثنين وحلقة وصل بينهما .

نشأة وتطور الخريطة التعليمية:

يرجع ظهور الخريطة المدرسية بمفاهيمها المتعددة إلى عشرينيات القرن العشرين حيث ظهرت لأول مره " في الاتحاد السوفيتي سابقاً تنفيذاً للقرار المتخذ في عام ١٩٢٥ والقاضي بتحقيق إلزامية التعليم الابتدائي وإنشاء شبكة المدارس العامة وبحلول عام ١٩٦٣ أخذت الخريطة أبعادها الكاملة وأحرز تطبيقها في فرنسا نجاحاً كبيراً برهن على صعوبة تطبيق أي إصلاح تعليمي بدونها " (٣٤) ، ومن ثم تعد فرنسا من أقدم دول العالم

استخداما للخرائط التربوية والمدرسية حيث يعود ذلك لبداية ستينيات القرن العشرين حيث أن " تسمية الخريطة المدرسية مأخوذة من التعبير الفرنسي

LA CARTE S_COLAIRE للدلالة على معنى التوزيع الجغرافي للمدارس ورسم

شبكة لها على المصورات الجغرافية " (٣٥) .

كما " دخل هذا المفهوم الأدبيات التربوية ابتداءً من منتصف الستينيات استجابة لتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم والرغبة في تحقيق قدر واسع من تكافؤ الفرص التعليمية حيث اقتصر مفهوم الخريطة المدرسية في بداية ظهوره على التعليم النظامي المرتبط بالمدرسة " (٣٦) .

ومع مطلع السبعينيات بدأ هذا المفهوم في التحول إلى واقع عملي تطبيقي " بعد أن أصبحت الحاجة ملحة إلى توفير خدمات تربوية وتعليمية عن طريق الامكانات والطاقات المتوافرة في المجتمع وتأمين فرص التربية لجميع فئات المجتمع والتوافق والانسجام بين المناهج التدريسية وحاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية " (٣٧) .

وتجسد ذلك في " العديد من المحاولات لتأصيل الخريطة التربوية في أكثر من مكان ومن أهم هذه المحاولات تلك التي قام بها مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية في أكثر من دولة عربية (مصر – لبنان – الأردن – العراق) وذلك باختيار إحدى المناطق التعليمية لعمل خريطة تربوية وتحديد منهجية يسترشد بها في عمل خرائط تربوية في بلاد عربية أخرى " (٣٨) ، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الخرائط التعليمية وانتشارها بشكل كبير في معظم البلدان التي ترغب في تحقيق الإلزام لجميع أبنائها وخاصة مع عدم تحقيق التخطيط التربوي لأهدافه في معظم الدول النامية والمتمثل في جوانب القصور في الأنظمة التعليمية وعدم " إحداث النمو المتوازن للخدمات التعليمية بين المناطق والفئات تطبيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق ديمقراطية التعليم الذي فعلته الدولة وتلتزم به في سياساتها الاجتماعية والاقتصادية " (٣٩) .

واستمراراً للاقتناع بأهمية دور الخريطة في تحقيق ديمقراطية التعليم بتوفير فرص تعليمية للجميع في سن الإلزام شهدت فترة السبعينيات نماذج متعددة لاستخدام الخريطة المدرسية في مناطق مختلفة في العديد من دول العالم متمثلاً في إسهامات المعهد الدولي للتخطيط التربوي في باريس في مساعدة الكثير من الدول في إعداد خرائط مدرسية لتحقيق الإلزام لجميع الأطفال في سن المدرسة مثل الخريطة المدرسية لمقاطعة سيفلو في إيرلندا ومنطقة أوريخ وياس – ساكس في ألمانيا ولصاحبة أنغولا في أوغندا ، ومنطقة داريا والقنيطرة بسوريا بالإضافة إلى العديد من الدول العربية كتونس واليمن وعمان والسودان .

كما كان للمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في مصر دوراً بارزاً في إعادة هيئة الأبنية التعليمية التي كانت موجودة في الستينيات من القرن العشرين وكان لها دوراً ملموساً في إنشاء العديد من المدارس، والتي كان لها الفضل في وضع خريطة للأبنية المدرسية على مستوى الجمهورية والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في تسجيل البيانات الخاصة بشبكة المدارس في مختلف المراحل التعليمية وتحديثها بصفة مستمرة في ضوء الظروف والمتغيرات السكانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية .

أهداف الخريطة التعليمية :

نتيجة لزيادة وعى معظم الدول بأهمية التخطيط التربوي في تحقيق التنمية الشاملة واهتمام بعض المنظمات الدولية والمحلية كالمعهد الدولي للتخطيط والمكتب الإقليمي لليونسكو في الدول العربية بالإشراف والمساهمة في إعداد العديد من الخرائط المدرسية والتعليمية في العديد من الدول " لأن التردد في استخدام الخريطة المدرسية في العمل التخطيطي قد يؤدي إلى سوء توزيع الامكانيات التعليمية وقد ينجم عنه عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فضلاً عن وجود فجوة زمنية بين ظهور الحاجات التربوية وإمكانات تلبيتها ، ومن ثم كان وجود الخريطة المدرسية ضمان يمنع التوسع أو التوزيع غير العقلاني للمباني المدرسية " (٤٠).

ورغم الاختلاف في أهداف الخريطة التعليمية من وقت لآخر نتيجة لتغير الظروف والعوامل المؤثرة في إعدادها والهدف منها إلا أنه تكاد تجمع معظم الدراسات والبحوث على أنه يمكن تقسيم " أهداف الخريطة التعليمية إلى ثلاث أنواع من الأهداف هي : العامة والتشخيصية والتنبؤية " (٤١).

أولاً الأهداف العامة:

يمكن تحديد الأهداف العامة للخريطة التعليمية في عدة نقاط منها :

- التعرف على الحاجات التعليمية والتربوية المتاحة لكل منطقة جغرافية ومدى ملاءمتها للسكان بفئاتهم المختلفة.
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الرؤى أو الخطط المستقبلية على المستوى المحلي والإقليمي بما يمكن المخطط التربوي من تحقيق الانسجام والتكامل بين جميع عناصر العملية التعليمية.
- استثمار الامكانيات المادية والبشرية المتاحة الاستثمار الأمثل بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي متمثلاً في تحقيق المساواة في التوزيع المتكافئ للموارد البشرية والمادية وتضييق الفجوة الموجودة بين المناطق المختلفة وأي فوارق تعود للجنس أو للدين أو للغة أو غيرها.
- تذليل الصعوبات التي تعوق وصول التلاميذ إلى المدارس بسهولة ويسر وذلك بتحديد واختيار الاماكن الملائمة للمدارس بمراحل التعليم المختلفة.
- تزويد المسؤولين عن التعليم بكافة المستويات بالبيانات والمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة لمواجهة ما يعترض العملية التعليمية من مشكلات في البيئات المختلفة .
- المساهمة في تحسين وتطوير عناصر العملية التعليمية من مباني مدرسية ومعلمين ومناهج دراسية وأنشطة وإدارة وتقويم لمواجهة التحديات والمتغيرات المحلية والعالمية .

ثانياً : الأهداف التشخيصية :

يمكن تحديد الأهداف التشخيصية للخريطة التعليمية في عدة نقاط منها :

- رصد الواقع الفعلي لعناصر العملية التعليمية المختلفة مع تحديد أوجه القصور فيها وكيفية علاجها.
- تحديد الحاجات الأساسية التعليمية لمنطقة ما من خلال عدة مؤشرات منها: معدلات الالتحاق والاستيعاب في المراحل المختلفة، والفئات التي تسربت ورسبت ولم تواصل تعليمها، ونسب الأمية حسب الجنس وفئات العمر المختلفة في مجتمع ما.
- تحديد وتدبير الموارد المالية اللازمة والميزانيات وتوزيعها توزيعاً عادلاً على أبناء المجتمع الواحد بغض النظر عن أي فوارق واختلافات.
- تحسين جودة النظام التعليمي من خلال استثمار المرافق والتجهيزات والقوى البشرية الاستثمار الأمثل مما يقلل من الهدر والتكلفة ويرفع من كفاءة النظام التعليمي .
- تحديد الآليات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم والحاجات التربوية سواء كان من خلال التعليم النظامي أو غير النظامي.

ثالثاً : الأهداف التنبؤية :

- يمكن تحديد الأهداف التنبؤية للخريطة التعليمية في عدة نقاط منها :
 - وضع رؤية مستقبلية و " مقترحات محددة واضحة لإنشاء وتطوير شبكة المدارس بالمنطقة موضع الدراسة بحيث تحقق أهداف الخطة التعليمية " (٤٢) .
 - تحديد البدائل المثلى القابلة للتطبيق على فترات زمنية مختلفة بخصوص إتاحة وتحسين جودة الخدمة التعليمية من خلال إعادة توظيف الإمكانات المادية والبشرية المتاحة .
 - رصد الموارد والإمكانات المعطلة ووضع رؤية مثلى لاستثمارها بما ينعكس بالإيجاب على كافة عناصر العملية التعليمية .
 - البحث عن موارد وإمكانات خارجية عن المنطقة وتحقيق التنسيق والتكامل بين المناطق المختلفة والاستفادة منها في إحداث طفرة تعليمية يستفيد منها جميع أبناء المجتمع في إطار تحقيق التنمية المستدامة .
 - وضع رؤية مستقبلية لربط جميع المدارس في مراحل التعليم المختلفة " من خلال رسم شبكة المؤسسات التعليمية في مراحل التعليم وأنواع التعليم وتكاملها فيما بينها على المستوى الإقليمي والقومي " (٤٣) .
- ومن هنا يمكن تلخيص أهداف الخريطة التعليمية في عدة أهداف عامة وتشخيصية يتم من خلالها رصد الواقع التعليمي داخل المدارس والإدارات التعليمية المختلفة وفي ضوء التشخيص يتم وضع رؤى مستقبلية ببدائل متعددة يتم من خلالها اختيار البديل الأمثل في ضوء الظروف والإمكانات المتوقعة والمرتبطة بالآليات تحويل البديل لواقع

عملي مجسد يتمثل في إتاحة فرص تربوية عادلة لجميع الفئات ومنها ذوى الاحتياجات الخاصة موضوع البحث الحالي .

ومن هنا يمكن القول أنه لكي يتم إعداد خريطة تعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية لابد من توفير بعض المتطلبات الكمية ومنها :

- عدد سكان محافظة الشرقية موزعين على مراكز ومدن المحافظة المختلفة.
- عدد ذوى الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية موزعة على مراكز ومدن المحافظة .
- عدد تلاميذ مرحلون التعليم الأساسي بمحافظة الشرقية موزعين على المراكز المختلفة.
- عدد التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة في سن المرحلة بمحافظة الشرقية موزعين على المراكز المختلفة أيضاً.
- عدد مدارس وفصول ذوى الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية بمراكزها المختلفة.
- عدد المعلمين القائمين بالتدريس في مدارس ذوى الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية.
- الزيادة المتوقعة في أعداد ذوى الاحتياجات الخاصة خلال الخمس سنوات القادمة وعدد الفصول والمدارس والمعلمين المطلوب توفيرها مستقبلاً لتحقيق العدالة التربوية بين أبناء المجتمع الواحد.

ونظراً لصعوبة تناول المتطلبات الكيفية والتمويل والنفقات الخاصة بإعداد الخريطة المقترحة في هذه الدراسة لتوفير فرص تعليمية جيدة لذوى الاحتياجات الخاصة فسوف يتم الاقتصار على الجوانب الكمية في إعداد الخريطة على مستوى الإدارات التعليمية فقط على أن يتم تناول المتطلبات الكيفية الأخرى في دراسات أخرى كل على حدة.

مراحل إعداد الخريطة التعليمية:

تكاد تتفق معظم الدراسات التي تناولت الخريطة التعليمية على أن مراحل إعداد الخريطة تتضمن خمسة مراحل رئيسية سوف يتم تناولها بإيجاز نظراً لتضمنها خطوات ثانوية عديدة يصعب تناولها في دراسة واحدة، ومن أهم هذه المراحل:

أولاً: المرحلة التحضيرية (البداية)

وتمثل هذه المرحلة تمهيداً مبدئياً للتهيئة والبدء في التنفيذ وتتضمن " تحديد النمط الإداري والتنظيمي ، إجراء ورسم نموذج استرشادي للخريطة ، اختيار فريق العمل المناسب ، تدريب فريق العمل ، تحديد المنطقة المراد إعداد خريطة لها " (٤٤) ، وأخيراً وضع خطة العمل متضمنة توفير المعلومات والبيانات والأدوات اللازمة لرسم الخريطة.

ثانياً : المرحلة التشخيصية

والتي تتضمن رصد الوضع القائم بمعطياته المختلفة ووصفه وتحليله بعمق بهدف تحديد الاحتياجات التعليمية والموارد والامكانيات المتاحة للمنطقة والفئة المستهدفة والمطلوبة لتنفيذ الخريطة التعليمية ، وتتضمن هذه المرحلة السكان حسب الجنس والعمر ،

والأنشطة الاقتصادية السائدة في منطقة الدراسة ، والظروف الاجتماعية والتعليمية في موضع الدراسة ، والتجهيزات المادية والصحية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية .
ثالثاً : المرحلة التنبؤية :

وتعد هذه المرحلة من أهم وأصعب مراحل إعداد الخريطة التعليمية لأنها تحدد ملامح المستقبل لكافة الظروف والعوامل التي يتأثر بها إعداد الخريطة ومن ثم يتوقف عليها نجاح أو فشل الخريطة التعليمية في تحقيق أهدافها ولذا يفضل الاعتماد على طرق علمية وخاصة الرياضية منها حتى توثق نتائج منطقية مبنية على أسس علمية وليس رؤى وتصورات فردية أو شخصية ، ومن ثم تتطلب تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالمنطقة وخاصة الأوضاع السكانية والإسقاطات المستقبلية لتحديد حجم الطلب على التعليم بمراحله وأنواعه المختلفة.

رابعاً: مرحلة وضع وتحديد البدائل المستقبلية:

حيث " تسعى الخريطة لمواجهة متطلبات المستقبل بأداة أكثر عقلنة وبأسلوب أكثر علمية لأن المراحل السابقة تمهد لإعداد الخريطة التربوية وتمثل خريطة المستقبل التصور الشامل والكامل لتنظيم خدمات التربية " (٤٥) ، كما تتضمن تلك المرحلة " طرح مجموعة من البدائل التي غالباً ما تكون مكمله لبعضها ويمكن تطبيقها تبعاً على المدى القريب والمتوسط والبعيد ويمثل البديل الأول عقلنة الاستخدام الحالي للبيانات بينما يمثل البديل الثاني توظيف الامكانيات المتوفرة بالبيئة والغير مستغلة جيداً وأخيراً البديل الثالث يمثل استخدام امكانيات خارجه عن إطار المنطقة المراد دراستها " (٤٦) .

خامساً : مرحلة رسم الخريطة التعليمية (النهائية)

تعد هذه المرحلة المحصلة النهائية للمراحل الأربع السابقة والتي تتطلب عرض كل ما تم التوصل إليه من رؤى وتصورات على المسؤولين وأولياء الأمور والهيئات والمؤسسات المحلية للاستفادة من خبراتهم وآرائهم ومشاركتهم الجادة في تنفيذ ونجاح الخريطة في تحقيق أهدافها حيث يعكس كل ذلك أهمية مشاركة جميع الأطراف في توفير الفرص التعليمية وتحقيق العدالة التربوية بتحويل ما تم التنبؤ به إلى واقع عملي ملموس .

مما سبق يتضح أهمية الالتزام بمراحل إعداد الخريطة التعليمية وأن هذه المراحل متداخلة ومتشابهة حيث تؤدي كل مرحلة إلى المرحلة التي تليها في تناغم وانسجام حتى يتم إعداد الخريطة التعليمية المقترحة للمنطقة والفئة المستهدفة خلال الفترة الزمنية المحددة .

العدالة التربوية (المفهوم – العوامل المؤثرة – المستويات)

يعد تحقيق الديمقراطية عامة والتعليمية خاصة من أهم المؤشرات التي يُستند إليها للتعرف على رقى المجتمعات الانسانية ، ولتحقيق ذلك ينبغي توفير تعليم جيد يهيئ فرصاً متكافئة ومستمرة لجميع أبناء المجتمع دون تمييز بصيغ تعليمية مدرسية أو غير مدرسية مناسبة. وتعد مرحلة التعليم الأساسي من أهم المراحل التعليمية والبدائية الحقيقية لتحقيق العدالة التربوية لأنها القاعدة التي تنطلق منها الأمم لإيجاد بيئة اجتماعية متجانسة واقتصادية متميزة وثقافية متنوعة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

والحق أن مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية يأخذ شكلاً أبعد من مجرد الالتحاق بالتعليم والتوسع فيه بمراحله المختلفة لكل فرد " فمعنى التكافؤ في التعليم هنا هو ضمان الاستمرار في تحقيق نمو قدرات الفرد وحاجاته ونجاحاته وذلك بإيجاد صيغ وأساليب متنوعة جديدة لهذا التعليم تلائم كل فرد في أطوار حياته من جميع أبعادها والفئات المحرومة من التعليم ومنها المعوقين عقلياً وجسمانياً والعميان والصم والبكم " (٤٧) .

مفهوم العدالة التربوية :

يعد مفهوم العدالة التربوية من المفاهيم التي ظهرت لأول مرة في اجتماعيات التربية على يد الأستاذ الدكتور / سعيد اسماعيل على في ندوة لخبراء التربية بعمان - الاردن والتي عقدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ٢٠٠١ كبديل لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية والذي شاع استخدامه في معظم الدراسات التربوية في القرن العشرين .

ويعد مفهوم العدل التربوي من المفاهيم المعقدة المتداخلة والمرتبطة بمفاهيم عديدة وعوامل كثيرة يصعب الفصل بينها كالتعليم للجميع الذي أخذ عنواناً لمؤتمر جومتيان بتايلاند سنة ١٩٩٠ والذي أكد على حق الانسان في التعليم بغض النظر عن أي فوارق مادية أو اختلاف في القدرات العقلية ، كما أن التعليم للجميع " ليست صيغة مقفلة توجه كل اهتمامها إلى خلق نظام تربوي وتعليمي محدد ولكنها بوجه عام صيغة تسعى إلى ربط الجسور بين مختلف نظم التعليم والتي توجه إلى جميع فئات المجتمع من أجل أن يحصل كل انسان على فرصة تعليمية " (٤٨) .

كما يرتبط أيضاً مفهوم العدالة التربوية بمفهوم المساواة والتي يقصد بها " معاملة جميع الطلاب معاملة متساوية دون النظر للفروق الفردية والظروف الاجتماعية والاقتصادية لهم ، ومن ثم تعد المساواة إذا ما طبقت بهذه الصورة ظلاماً بيناً للفئات المهمشة وذوى الاحتياجات الخاصة " (٤٩) .

كما يرتبط أن أيضاً مفهوم التكافؤ والذي يقصد به معاملة كل تلميذ طبقاً لإمكاناته وقدراته وظروفه والذي يعرف بأنه " حق كل فرد في المجتمع تطبيق عليه الشروط المتفق عليها بحيث يلتحق بالتعليم ويستمر فيه بقدر ما تؤهله قدراته الشخصية ويتمتع بخدماته وأن يحصل على الوظيفة التي تتفق مع مستواه التعليمي بغض النظر عن أي عامل خارجي يرتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو النوع أو الجماعة أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها " (٥٠) .

في ضوء ما سبق يتضح وجود تداخلات واختلافات بين المفاهيم السابقة والعدالة التربوية وأن هناك فرق بين المفهوم وما يقصد به وبين ما هو موجود على أرض الواقع فالمفهوم يمثل ما ينبغي أن يكون على المستوى النظري أما المبدأ فيمثل الجانب التطبيقي العملي ، لذا يعد التطبيق العملي للمفاهيم السابقة في العملية التعليمية هو الأقرب لمفهوم العدل التربوي والذي يعد مزيجاً من هذه المفاهيم ويعد المظلة التي تتضمنها جميعاً، كما يتميز عن تلك المفاهيم بأنه يمتد ليشمل العدل الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ، ولكي يتحول العدل التربوي بمفهومه النظري إلى واقع عملي لا بد أن يسبقه تغيرات جذرية وقرارات عادلة سياسية واقتصادية واجتماعية تضمن الاستفادة المثلى بما يقدم من تعليم للجميع .

وفي ضوء ذلك يمكن تعريف العدالة التربوية في هذا البحث بأنها إتاحة فرص تعليمية ملائمة وبيئة تربوية مناسبة لذوى الاحتياجات الخاصة للاتحاق بمرحلة التعليم الأساسي والاستمرار فيها بنجاح اسوة بأقرانهم العاديين مع تقديم برامج والأنشطة التعويضية المعتمدة على التطور التكنولوجي المذهل وإقرار حقهم المشروع في الحياة طبقاً لما تنص عليه القوانين والدساتير محلياً وعالمياً .

العوامل المؤثرة في تحقيق العدالة التربوية لذوى الاحتياجات الخاصة:

تكاد تجمع معظم الدراسات التي اهتمت بتحقيق العدالة التربوية وما يرتبط بها من مفاهيم على أن هناك مجموعة من العوامل تعوق تحقيق العدالة التعليمية ويأتي في مقدمتها المستوى الاقتصادي للأسرة المصرية والمتمثل في انخفاض مستوى الدخل حيث أشار الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء في عام ٢٠١٦ إلى ارتفاع نسبة الفقر المدقع في مصر من ٤,٤ % عام ٢٠١٢ إلى ٥,٣ % من إجمالي السكان والذي يقدر بما يقرب من خمسة ملايين ، كما أشار الجهاز أيضاً إلى زيادة نسبة الفقراء الذين يقل دخل الفرد منهم عن ٦٠٠ دولار سنوياً من ٢٥,٢ % عام ٢٠١١ إلى ٢٧,٨ % عام ٢٠١٥ مما أدى إلى زيادة عدد الفقراء داخل المجتمع واستبعاد أبنائهم من ذوى الاحتياجات الخاصة من فرص التعليم المتاحة والرعاية الصحية الشاملة .

كما تعد العوامل الاجتماعية والثقافية من العوامل الهامة التي تؤثر في تحقيق العدالة التربوية أيضاً حيث يمثل انخفاض المستوى التعليمي للوالدين ولأفراد الأسرة وارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع في مصر عام ٢٠١٧ إلى ١٨,٤ مليون طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء مما أثر سلباً على التحاق ذوى الاحتياجات الخاصة بمرحلة التعليم الأساسي وتوفير الرعاية المناسبة لهم وتقبلهم والاهتمام بهم باعتبارهم قوة لا يستهان بها في بناء المجتمع وتقدمه وضرورة توفير البيئة الحاضنة لهم والمحفزة لهم بصفة مستمرة .

كما أن العوامل التعليمية والتي تتمثل في قلة عدد الفصول والمدارس والمعلمين المؤهلين للتعامل مع تلك الفئة الهامة من أبنائنا حيث يصل عدد مدارس التربية الخاصة في عام ٢٠١٧ إلى ٣٤ مدرسة بمحافظة الشرقية ، وكذلك عدم الاهتمام بإعداد المقررات الدراسية والأنشطة التربوية الملائمة لطبيعة واحتياجات تلك الفئة بخصوصيتها مما أدى الى عدم مواصلة معظمهم للتعليم في مراحل تالية .

والعوامل التكنولوجية والتي تمثل فرصة ذهبية لاحتواء تلك الفئات ورعايتها وإدماجها ضمن نسيج المجتمع كعناصر منتجة وفعالة حيث تم اختراع الكثير من الاجهزة والتي تعوض القصور في بعض الحواس لديهم وكذلك الاستفادة منها في إعداد الوسائل التعليمية الحديثة المستخدمة في عمليتي التعليم والتعلم .

وأخيرا العوامل الشخصية والنفسية والمتمثلة في شعور البعض منهم بالعجز والدونية وبأنهم عبء على الأسرة والمجتمع مما يصيب البعض منهم بالرغبة في العزلة وعدم الاندماج والبعد عن المجتمع إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود افراد من ذوى الاحتياجات الخاصة لديهم إرادة قوية وتصميم على تحدى المصاعب وتحقيق الانجازات والعيش مع الآخر أياً كان حياً في الحياة والبقاء .

وبالإضافة الى ما سبق توجد مجموعة من العوامل الأخرى قل تأثيرها الآن لما شهده المجتمع المصري من تطورات مثل الجنس ، والدين ، واللغة والعنصر ، والعامل الجغرافي حيث تلاشت معظمها لأن " مجتمعا المصري المعاصر وكذلك المجتمعات العربية فأنها تتميز بالبعد عن الكثير من مشكلات تعدد الجماعات والثقافات ويرجع ذلك إلى تاريخها الطويل الممتد عبر مئات السنين وكذلك عقيدتها الدينية التي تنادى بالعدالة والمساواة بين جميع ابنائها " (٥١)

وبعد أن انتهينا من العوامل المؤثرة على العدالة التربوية بالسلب أو بالإيجاب نحاول بإيجاز التعرف على أهم المستويات التي تتضمنها العدالة التربوية.

مستويات العدالة التربوية:

في ضوء ارتباط العدالة التربوية بمفاهيم متعددة وخاصة تكافؤ الفرص التعليمية والتعليم للجميع والذي جاء " على رأس الاهتمامات الدولية منذ خمسين عاماً في العديد من المؤتمرات الدولية ابتداء من مؤتمر بومباي ١٩٥٢ و القاهرة ١٩٥٤ وليما ١٩٥٦ وكراشي واديس ابابا ١٩٦١ وجوميتيان بتايلاند ١٩٩٠ وداكار ٢٠٠٠ بأهدافه الستة وأولها توسيع وتحسين ورعاية وتربية الطفولة المبكرة وبصفة خاصة الأطفال المعوقين أو المتعثرين " (٥٢).

تعددت محاولات تحليل وتقسيم تكافؤ الفرص والعدالة التربوية إلى مستويات مختلفة ، حيث يوجد شبه اتفاق بين بعض الباحثين أمثال " تورستين هيسن turesten Husen وهانسين إريك Hensan Eric و أرنولد أندرسون Arnold Anderson وروبرت كولمان Rebort coleman وفرناندو ريميرز Fernando Reimers " (٥٣) على تقسيمه إلى مجموعة من المستويات مترتبة على بعضها بحيث لا يستطيع الفرد الحصول على المستوى الأعلى إلا إذا حصل على المستوى الأقل ومن هذه المستويات :

المستوى الأول: المساواة في الالتحاق (بمراحل التعليم)

ويعد الأساس الذي يبنى عليه المستويات الأخرى ويتمثل في حصول كل فرد على فرصة متساوية مع الآخرين للالتحاق بالنظام التعليمي بغض النظر عن أي معوقات أو شروط تعوقه عن الالتحاق ويتطلب تحقيقه تمتع الطفل بصحة جيدة ووجود مدرسة قريبة من مسكنه وتوعية أولياء الأمور بأهمية تعليم الأبناء وقد استطاعت معظم دول العالم تحقيقه في اطار مناقشة الهيئات الدولية بوجود مرحلة تعليمية إلزامية ومجانية للجميع .

المستوى الثاني: المساواة في المعاملة (داخل المؤسسة التعليمية)

ويحقق هذا المستوى بقاء واستمرار التلميذ في التعليم والاستفادة بما تقدمه المدرسة من تعليم جيد وأن يشعر التلميذ بالعدل والمساواة بين الجميع داخل المدرسة ، ولم تستطع دول كثيرة تحقيق هذا المستوى نظراً لنقص في الامكانيات المادية والبشرية المطلوبة لإنجاح العملية التعليمية في تحقيق اهدافها .

المستوى الثالث: المساواة في المخرجات (نهاية النظام التعليمي)

ويتمثل في حصول الطالب على المؤهل الدراسي والدرجة العلمية التي تتفق مع قدراته وامكانياته وجهده ومن ثم يتم توزيع المؤهلات والدرجات العلمية بالتساوي بين المستويات

الاقتصادية والاجتماعية والبيئات المختلفة في المجتمع لأن التفوق العلمي والمثابرة ليست حكراً على فئة أو جماعة معينة داخل المجتمع .

المستوى الرابع: المساواة في النتائج (فرص العمل)

ويعد هذا المستوى محصلة للمستويات السابقة حيث يمثل حلقة الوصل بين النظام التعليمي واحتياجات القوى العاملة بالمجتمع ويتمثل في حصول كل فرد على فرص عمل متكافئة مع الآخرين تبعاً للمؤهل الدراسي وتقديره وتخصصه بغض النظر عن أي فوارق أو اختلافات أو تمييز لصالح فئة أو جماعة أو بيئة معينة ، حيث يمثل هذا المستوى أرقى مستويات العدالة التربوية حيث يقوم التعليم بدوره في إحداث الحراك الاجتماعي الإيجابي وتذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق الانسجام والتكامل بين أفراد المجتمع الواحد .

المستوى الخامس : المساواة في جودة الحياة (سعادة ورفاهية الإنسان)

ويتجسد ذلك في تحقيق السعادة والرفاهية لجميع أو معظم أفراد المجتمع نتيجة لحصوله على عمل مناسب يتلاءم مع قدراته ويحقق له ذاته مما يشعره بالرضا والسعادة والتكيف مع المحيطين به ويدفعه بصفه مستمرة للعمل والانتاج وإسعاد الآخرين بصفة مستمرة ومن ثم تؤتي العدالة التربوية ثمارها المرجوة من خلال إحداث الحراك المهني والاجتماعي والاقتصادي الإيجابي داخل المجتمع المعاصر .

الفئات المهمشة (المفهوم – الأنواع – نشأة وفلسفة وأهداف تربية الفئات المهمشة)

يعد الاهتمام برعاية وتربية الفئات المهمشة عامة وذوى الاحتياجات الخاصة خاصة من أهم المؤشرات التي يقاس في ضوءها تحضر الأمم وتقدمها حيث يعد إهمال تلك الفئات مشكلة اقتصادية واجتماعية وانسانية لما لها من آثار سلبية على الفرد والمجتمع ، ومن ثم أصبح التحاق ذوى الاحتياجات الخاصة بالنظام التعليمي وتمكينهم من النجاح والاستمرار فيه حقاً انسانياً وقانونياً لكل فرد منهم حيث سيظل " التعليم أهم وسيلة متاحة للمستبعدين لتحسين أوضاعهم وإعداد أنفسهم لضمان دمجهم وزيادة قدرتهم التنافسية في المجتمع ، حيث أن الفئات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً في المجتمع من السكان هم الأكثر حرماناً من التعليم الأساسي ، ولأن التعليم حق من حقوق الانسان لذا فالحرمان من التعليم الأساسي هو العامل الرئيسي لتوليد الاستبعاد الاجتماعي كما أن الحصول عليه هو السبيل للاندماج في المجتمع " (٥٤) .

وقد شهدت السنوات الأخيرة نتيجة للمتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والتقنية وزيادة الوعي لدى معظم أولياء الأمور والمسؤولين وضغط بعض المنظمات الدولية والمحلية في نطاق حقوق الانسان والطفل والتعليم ، المطالبة بصفة مستمرة بدمج ذوى الاحتياجات الخاصة من مستوى الإعاقات البسيطة والخفيفة والقابلين للتعلم مع الأطفال العاديين في فصول ومدارس عامة تجمع بينهم مع توفير البيئة التعليمية المناسبة وتقديم المساعدات اللازمة لإنجاح عملية الدمج مستفيدين من التقدم العلمي و الفني في تصنيع أجهزة وأدوات تعويضية تساعدهم في التغلب على ما يعترضهم من مشكلات تعليمية وحياتية وخاصة مع زيادة أعداد المعوقين والمهمشين في مصر وتدهور الأوضاع الاقتصادية للطبقة الدنيا وتآكل الطبقة المتوسطة نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية وتكاليف الحياة اليومية للإنسان العادي بالإضافة إلى

قلة تفعيل برامج الرعاية المقدمة لهم وعدم ملاءمتها مع الأعداد الكبيرة منهم وتوقفها لقلة التمويل وسوء الإدارة وغيرها من العوامل .
واستجابة لذلك قامت مصر بتطبيق تجربة الدمج الشامل وقبول الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة (بصرياً - سمعياً - فكرياً - حركياً) بمدارس التعليم العام قبل الجامعي الحكومية والخاصة في محاولة جادة لتوفير أكبر فرص تعليمية لتلك الفئة الهامة من أبناء المجتمع

مفهوم الفئات المهمشة :

يعد مفهوم الفئات المهمشة أو المستبعدة أو المستثناة من المفاهيم المعقدة والمتشابكة والتي يصعب الاتفاق عليها ، ويرتبط مفهوم التهميش بعدة مفاهيم منها " الاستبعاد الاجتماعي والذي يرجع ظهوره الى منتصف السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين حيث تم تداوله في كتابات السياسة الاجتماعية الفرنسية ، ومن المسلم به أن مصطلح الاستبعاد الاجتماعي استخدم لأول مرة لوصف فئات مختلفة من الناس الذين تم استثنائهم من أصحاب نظام الضمان الاجتماعي والتوظيف" (٥٥) .

ومع بداية التسعينيات لمع مفهوم الاستبعاد الاجتماعي إذ شاع استخدامه في القارة الأوروبية وخارجها مركزاً على الفئات الأقل دخلاً والأكثر فقراً ومن ثم ارتبط به مفاهيم كثيرة يصعب حصرها ومنها الإهمال ، والاقصاء ، الاستبعاد ، التمييز لصالح فرد أو جماعة أو فئة .
وبغض النظر عن الأصل اللغوي لكلمة التهميش ، فإنه يقصد به مجموعة الإجراءات والتوجيهات والخطوات المتعمدة التي في ضوئها يتم وضع العوائق التي تمتع الأفراد أو الجماعات أو فئات معينة من الحصول على الفرص والموارد والحقوق المتاحة طبقاً لظروفهم وامكاناتهم وقدراتهم متساويين في ذلك مع بقية الأفراد مما يجنبهم الحرمان والفقر واليأس ويحقق لهم العدالة الاجتماعية .

كما يعرف التهميش أيضاً بأنه مجموعة من المعتقدات والآراء والاجراءات التي يتم من خلالها تقسيم المجتمع الإنساني إلى فئات وطوائف وتوجيهه لصالح تلك الفئات على أساس تفاضلي وتمييزي ومن ثم يتضمن مفهوم الفئات المهمشة أفراداً من مستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة وبيئات وأعراف ولغات واجناس مختلفة ومستوى قدرات واحتياجات متباينة كذوي الاحتياجات الخاصة والموهوبين وأطفال الشوارع وأطفال بلا مأوى والأطفال العاملين والمشردين واللاجئين والأيتام والفقراء والمحتاجين وغير الملتحقين بالمدرسة والمتسربين والأميين وذوي الاحتياجات والقدرات الخاصة والمعوقين والمسنين والنساء مما يؤدي الى قلة استفادة المجتمع من جميع أفرادهم وحرمانهم من امكاناتهم وتوسيع الفجوة بينهم وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم الحصول على فرص التعليم والترقي الاجتماعي .
في ضوء ما سبق يمكن إطلاق مفهوم الفئات المهمشة على الفئات المستضعفة والأكثر احتياجاً و الأولى بالرعاية ومن ثم تعرف بأنها أي فئة أو جماعة أو فرد أو أفراد يتم استبعادهم أو إقصانهم أو حرمانهم من أي حقوق أو فرص أو موارد أو خدمات أو أنشطة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية متاحة للآخرين في المجتمع بشكل متعمد أو غير متعمد مما يؤدي إلى استئثار وسيطرة وتحكم فئة أو جماعة أو فرد على الآخرين ، ومن ثم يفقد المجتمع إلى المساواة والعدالة بين أفرادهم وينتقص من حقوقهم ويهدد إنسانيتهم وكرامتهم مما يولد لديهم الشعور بالعجز والحرمان والعداوة للآخرين .

أنواع التهميش :

تعد ظاهرة التهميش ظاهرة عالمية تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لذا تتعدد وتتنوع أنواع التهميش فمنها التهميش الاختياري الإرادي والذي يتمثل في رضا وقناعة الفرد أو الجماعة بما هو مفروض عليها من أوضاع اقتصادية واجتماعية وتعليمية غير عادلة وغير انسانية أما التهميش الإجباري اللإرادي والذي يتمثل في عدم رضا أو قناعة الفرد أو الجماعة بما يفرض أو يملى عليهم من قبل الآخرين سواء كان السلطة الحاكمة أو جماعات النفوذ أو أصحاب المصالح أو جماعات الضغط الداخلي والخارجي.

وفى ضوء ذلك يمكن تقسيم التهميش إلى عدة أنواع منها :

التهميش الاقتصادي حيث يستحوذ فئة قليلة من المجتمع على النصيب الأكبر من الدخل القومي ووظائف معينة حيث يتم توريثها في الوقت الذي يعاني فيه الغالبية العظمى من الفقر والاحتياج والبطالة حيث يعانون من الحرمان الاقتصادي ومن ثم يزداد نسبة الذين تحت خط الفقر والفقراء داخل المجتمع .

كما يتمثل التهميش الاقتصادي في " فصل الأفراد والجماعات عن البنية الاقتصادية العامة للمجتمع من ناحيتي الإنتاج والاستهلاك ففي الجماعات التي تعاني درجات عالية من الحرمان المادي تتناقص لديهم فرص العمل سواء على أساس التفرغ أو العمل لبعض الوقت وكذلك معدلات البطالة العالية وقد يتعذر على من تم إقصاؤهم من سوق العمل العودة إليه مرة أخرى " (٥٦) .

ولعل ذلك يؤكد على أن التهميش الاقتصادي نتيجة طبيعية " للنبت الاجتماعي المهمش الذي لا ينتج مدخلات أساسية للسوق وبالتالي لا يحصل الفرد على أي دخل ويتبع ذلك نتيجة وهي أن عدم المساواة في الدخل يتناسب طردياً مع الاستبعاد الاقتصادي " (٥٧) .

أما عن التهميش الاجتماعي فيتمثل في الفئات التي تعاني من المشكلات الاجتماعية كالنتفك الأسرى وارتفاع نسب الطلاق وتأخر سن الزواج وانتشار العنف اللفظي والمادي والبلطجة وارتفاع نسب الأمية وانخفاض المستوى الثقافي لأسر بعينها وغيرها من الأمراض الاجتماعية التي يعاني منها طبقات معينة في المجتمع .

كما يقصد بالتهميش الاجتماعي في معظم دول العالم الاجراءات والأليات التي تطبق و " العمليات المعقدة التي تحرم بعض الفئات من الحصول على الحقوق والفرص والموارد التي هي مفتاح الاندماج الاجتماعي ، والتي يتم حظرها بشكل منتظم على تجمعات سكانية بعينها مثل (الاسكان والعمالة والرعاية الصحية والمشاركة المدنية والمشاركة الديمقراطية والاجراءات القانونية) التي تتوافر عادة لأعضاء المجتمع " (٥٨)

ولعل ذلك يؤكد على أن جوهر معنى التهميش الاجتماعي يتبلور في إيجاد فجوات اجتماعية وعدم توافر البيئة المناسبة لإحداث تماسك وترابط اجتماعي بين أفراد المجتمع التي تعاني منها طبقات ومستويات اجتماعية معينة.

كما يأتي التهميش السياسي على قمة أنواع التهميش خاصة في الدول النامية والعربية والذي يتمثل في سيطرة جماعة أو حزب على مقاليد الحكم وتوارثه كعشرات السنين ومن ثم إقصاء أو استبعاد الآخرين وعدم تقبلهم وتمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية .

ولعل ما حدث في العالم العربي في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين نتيجة منطقية لما عانته المنطقة العربية من كبت وتقييد للحريات لسنوات طويلة بغض النظر عن الاتفاق او الاختلاف حول أسباب الثورات العربية لكن يأتي في مقدمة أسبابها التهميش السياسي والذي أدى بالطبع لزيادة الكراهية والسخط على الحكام العرب .

و يقصد بالتهميش السياسي حرمان الفرد أو الجماعة من ممارسة حقوقهم السياسية بإبعادهم " عن المشاركة في الأنشطة السياسية في المجتمع ، ونشيع هذه الظاهرة في المجتمعات غير الديمقراطية التي لا تتاح فيها الفرص الكافية لفهم القضايا السياسية المطروحة في المجتمع وإبداء رأيهم والإدلاء بأصواتهم " (٥٩).

أما عن التهميش التعليمي والذي يعد من أهم أنواع التهميش لأنه سببٌ ونتيجةٌ لأنواع الأخرى والذي يتمثل في حرمان أبناء فئات معينة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة من الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه نتيجة لعوامل خارجه عن امكانات وقدرات أبناء تلك الفئات في الوقت الذي يتمتع فيه أبناء القلة المحظوظة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو ثقافياً بتعليم جيد متميز مرتفع الجودة ومطابقاً للمعايير الدولية في التعليم من خلال مدارس وجامعات خاصة بمصروفات لا يقدر على تحملها معظم أبناء الطبقة المتوسطة مما يرسخ التهميش التعليمي والذي يؤدي بالطبع إلى حدوث جميع أنواع التهميش الأخرى في المجتمع المصري .

في ضوء ما سبق يتضح صعوبة حصر وتناول جميع أنواع التهميش والتي يصعب الفصل بينها إلا أنه لا بد من إزالة جميع المعوقات والموانع التي تحول دون حصول الأفراد على حقوقهم وفرصهم الكاملة في شتى مجالات الحياة وخاصة التعليم الذي هو أساس والتماسك والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية لجميع أفرادها بما ينعكس بالإيجاب على أمن المجتمع واستقراره .

نشأة وفلسفة تربية الفئات المهمشة (ذوي الاحتياجات الخاصة)

تعد مصر من أقدم الدول العربية اهتماماً بتربية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة " حيث أنشئت أول مدرسة ابتدائية لتعليم الصم والمكفوفين في عهد الخديوي إسماعيل عام ١٨٧٤ وكانت هذه المدرسة خارجية أطلق عليها مدرسة الخرس والعميان وكانت تجمع بين البنين والبنات " (٦٠).

ونظراً لقلة الإقبال عليها نتيجة لإحجام أولياء الامور على إلحاق ابنائهم بها تم في عام ١٨٨٨ " الغاء تلك المدرسة واختفت بذلك أهم مؤسسة تعليمية لرعاية الاطفال الصم والمكفوفين ، ولم يجد هؤلاء الاطفال من يهتم بهم سوى بعض الجمعيات الأهلية الخيرية والأزهر الشريف " (٦١).

كما يعد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين سمعياً وبصرياً وفكرياً من أهم الفئات المهمشة في مصر فعلى الرغم من الجهود المبذولة على المستويين الرسمي والشعبي إلا أنها لا تتناسب مع أعداد المعاقين ومتطلبات توفير الرعاية والتربية والتعليم المناسبة لظروف وإمكانات تلك الفئة الهامة من نسيج المجتمع المصري بحضارته العريقة والممتدة لآلاف السنين.

ونتيجة لزيادة الوعي بأهمية توفير الرعاية والتعليم للجميع شهد القرن العشرين محاولات عديدة لتربية وتعليم الفئات المهمشة وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة من قبل الحكومات المتعاقبة والمنظمات الدولية والمحلية والجمعيات الخيرية ، كما تم التأكيد من قبل المسؤولين بوزارات التربية والتعليم العالي والشئون الاجتماعية والثقافة والشباب والرياضة والباحثين في مجال العلوم

الانسانية وخاصة الصحة النفسية والتربية الخاصة على أهمية تربية وتعليم الفئات المهمشة في نطاق السياق التعليمي والتقني والاجتماعي الذي تشهده بدايات الألفية الثالثة .

ونظراً لأهمية رعاية وتربية الفئات المهمشة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة اهتمت مصر بهم تشريعياً حيث أصدرت قرارات عديدة خاصة بهم للأخذ بأيديهم ومساعدتهم حيث تضمنت الخطة الاستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي التركيز على تربية ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في مدارس التعليم العام ولتحقيق ذلك صدر القرار الوزاري رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تشكيل لجنة لدمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام ، واستكمالاً لذلك صدر القرار الوزاري رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٩ والذي ينص على قبول التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من ذوي الاعاقات البسيطة بالصفوف النظامية بمدارس التعليم العام بجميع المراحل التعليمية بدءاً من رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي على أن يتم ذلك من العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ .

وفى اطار التوسع في اتاحة مزيد من الفرص التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة صدر القرار الوزاري رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن قبول ذوي الاعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام الحكومية والخاصة والتعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية والمدارس الرسمية للغات ومدارس التربية الخاصة ورياض الأطفال .

و " قد أثبتت الدراسات أن المبنى المدرسي الصغير بما يتوافر فيه من جميع مستلزمات التعليم للطلاب أفضل وأكثر جودة على الناحية التعليمية من المباني الكبيرة بشرط أن لا يكون هناك كثافة في أعداد التلاميذ وأنه كلما صغر حجم المدرسة زاد التحصيل العلمي للطلاب في عملية النطق والاستماع والكتابة وكان الأداء التعليمي أفضل " (١٢) .

ولذا يفضل خفض كثافة الفصل لأقل عدد ممكن من التلاميذ حيث يستطيع المعلم التعامل والتفاعل معهم والارتفاع بالمستوى التحصيلي لهم كحالات فردية مستقلة .

وتقديراً لبعض السلبات التي تضمنتها القرارات السابقة صدر " القرار الوزاري رقم (٢٥٢) بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥ " (١٣) بشأن قبول التلاميذ ذوي الاعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام والذي تضمن ١٩ مادة والذي يبدأ العمل به من ٢٠١٧/٢٠١٨ .

واستكمالاً لذلك ونظراً للمهام الصعبة والمسئوليات الجسيمة التي ينبغي أن يقوم بها المعلم في تعليم وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة فقد نال إعداده وتدريبه اهتماماً كبيراً وتمثل ذلك في فتح برامج التربية الخاصة بكليات التربية والتربية النوعية وكلية ذوي الاحتياجات الخاصة بجامعة بني سويف وكلية الاعاقة والتأهيل بجامعة الزقازيق مما يمثل طفرة هائلة في اعداد المعلم المتخصص الراغب في العمل مع تلك الفئة عن حب ومن منظور إنساني. واستكمالاً لاهتمام القيادة السياسية في مصر بذوي الاحتياجات الخاصة اعتبر عام ٢٠١٨ عاماً لهم كما تم الإعلان عن عقد ملتقى العربي الأول لذوي الاحتياجات والقدرات الخاصة أوائل اكتوبر ٢٠١٨ بشرم الشيخ ليكون أول ملتقى عربي رياضي فني ثقافي ترفيهي تنموي يهدف لإبراز مواهب هؤلاء الاطفال في مصر والدول العربية ودمجهم وتلبية احتياجاتهم .

ورغم عدم الاتفاق على فلسفة تربية وتعليم الفئات المهمشة في مصر التي تتجسد في تبنى رؤية واضحة ومحددة وخطط واستراتيجيات قابلة للتنفيذ من خلال تفعيل الدراسات والبحوث التي تهتم بتلك الفئات إلا أنه يمكن تحديد فلسفة تربية وتعليم الفئات المهمشة عامة ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة في عدة أسس منها :-

- الإنسانية : حيث يشهد العالم الآن صيحات عديدة تركز على قيمة الإنسان واحترام أدميته بغض النظر عن العائد الاقتصادي الناتج عن تعلمه " لأن العائد الإنساني المتحقق منه في كرامة المعاق نتيجة تربيته وتأهيله لا يمكن أن يقدر بقيمة نقدية باعتبارها حقاً إنسانياً مطلقاً " (٦٤).

ومن ثم فإن أي إهمال لتلك الفئات وعدم الأخذ بأيديهم لير الأمان يعد هدراً إنسانياً يصعب تعويضه وجريمة ترتكب في حق الإنسانية جمعاء تتطلب محاسبة المقصر أياً كان موقعه على المستويين الرسمي والشعبي.

- الاجتماعية : حيث تعاني الفئات المهمشة وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة من الاستبعاد والتهميش الاجتماعي نتيجة لفقدان التواصل والتفاعل مع بقية أفراد المجتمع مما يجعلهم في أمس الحاجة للرعاية الاجتماعية من قبل جميع المحيطين بهم وتقبلهم ودمجهم مع الآخرين بحيث يشعر بوجوده وقيمه الاجتماعية وانتمائه لمجتمعه مما يحقق ويستثمر قدراته ويخفف من العبء الواقع على أسرته وتحويله من فرد منطوي ومنعزل إلى إنسان منفتح مرن قادر على توطيد الروابط الاجتماعية مع الآخرين كل ذلك يتطلب توفير بيئة اجتماعية مناسبة وداعمة لتلك الفئات باعتبارهم أعضاء فاعلين في المجتمع وليس عبئاً عليه.

- نفسية : يعد الاهتمام بالفئات المهمشة وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة نفسياً من أهم الأسس التي ينبغي أن تبنى عليها العملية التعليمية والحياتية لتلك الفئات لما لها من أثر إيجابي في سلوكياتهم وتصرفاتهم حيث تؤكد العديد من الدراسات والبحوث في مجال علم النفس والتربية الخاصة على أن معظم أفراد تلك الفئات " يعانون من حالة عدم الاستقرار والأمان والسخط على المجتمع وعدم الشعور بالانتماء " (٦٥) ، لأن إهمال تلك الفئات نفسياً وعدم الاهتمام بهم ومعاملتهم بطريقة خاطئة وخاصة من قبل الأسرة والمتعاملين معهم تؤدي لحدوث مشكلات كثيرة كالاضطرابات السلوكية والنشاط الزائد والعدوانية والانطواء والاكتئاب والخجل والسلوك المعادي للمجتمع أو القلق مما يقتضى تقديم الرعاية النفسية والاجتماعية المناسبة لهم ولأسرهم التي تعاني معظمها من نظرات الشفقة والدونية من قبل بعض المتعاملين معهم .

- الاقتصادية : يعد إعداد الفرد المنتج الإيجابي ضرورة حتمية يفرضه العصر الحالي حيث تؤكد معظم الدراسات الحديثة والمعاصرة في مجال اقتصاديات التعليم على أهمية استثمار إمكانات وقدرات الأفراد أياً كان مستواه ، وأن أطفال الفئات المهمشة ومنهم ذوى الاحتياجات الخاصة يتمتعون بقدرات يجب أن تستثمر لأقصى درجة ممكنة لأن المجتمع في حاجة ماسة لمشاركة جميع أبنائه بحيث يتحول أفراد تلك الفئة من عبء وعالة على الأسرة والمجتمع إلى قوة منتجة فعالة إيجابية تسهم في بناء المجتمع وتقدمه ورغم ارتفاع تكلفة الطفل المعاق والتي " تتراوح ما بين ثلاث إلى ثمانية أضعاف تكلفة الطفل العادي " (٦٦) ، إلا أن العائد من تعليمهم يفوق العائد من تعليم العاديين إذا ما وضعنا في اعتبارنا ما تتحمله الأسرة والمجتمع من عبء مالي ونفسي مما يتطلب توفير الموارد المالية والإرادة الحقيقية لتحويل الشعارات إلى واقع عملي يتمثل في استيعاب تلك الفئات في مراحل التعليم المختلفة .

- تكنولوجية : يعد الأساس التكنولوجي الحاسة البديلة والأمنة والتعويضية للحواس المفقودة لدى المعاق والتي تمكنه من التغلب على المصاعب والتحديات التي تواجهه ومن ثم فهي المفتاح السحري الذي يحقق آمال وطموحات المجتمع الإنساني في تقديم رعاية وتعليم جيد شيق جذاب وممتع

للفئات المهمشة والمحرومة وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة حيث شهدت الفترة الحالية من العقد الثاني للقرن العشرين اختراع أجهزة ووسائل تكنولوجية حديثة يتم من خلالها ترجمة الإشارات ومساعدة ضعاف السمع والبصر والعقل على التعلم ومعايشة أقرانهم من الأسوياء ، باستخدام الطاقة المتجددة في مجال التشغيل والارتفاع بنسب التحصيل الدراسي ومواصلة التعليم مما يحقق العدالة التربوية " وأهم المبادئ التي تنهض عليها ثقافة الجودة الشاملة في التعليم والمعروف بمبدأ التنوع وذلك من خلال توفير فرص تعليمية كافية ومناسبة لتعليم تلك الفئات ، لذا هدفت الوزارة إلى الاهتمام بالأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع بصورة سوية " (١٧) .

- تربوية : تعد الركيزة التربوية المحصلة النهائية والسبب الرئيسي لجمع أسس فلسفة تربية الأطفال المهمشين وخاصة ذوى الاحتياجات الخاصة حيث تتبنى معظم دول العالم مبدأ تحقيق التعليم للجميع وتكافؤ الفرص التربوية كشعار رئيسي لها ومظهراً حضارياً مما يتطلب اتخاذ الاجراءات التي تحولها إلى واقع عملي يتجسد في حصول كل فرد على حقه في التعلم تبعاً لقدراته وامكانياته مما يمهد الطريق له للترقي الاقتصادي والاجتماعي فالفرد المعاق " مواطن وإنسان له حقوق وعليه واجبات شأنه في ذلك شأن المواطن العادي فالطفل غير العادي له على الدولة من الحقوق ما للطفل السوي تماماً في ظل المجتمع الديمقراطي " (١٨) .

ومن ثم فالفلسفة التربوية لتعليم ذوى الاحتياجات الخاصة تقوم على مبدئين أساسيين هما: الجانب التأهيلي والمتمثل في تهيئة التلميذ نفسياً ومادياً (تزويده بالأجهزة والوسائل) للعيش والتعلم والثاني الجانب التعليمي ويتمثل في اكساب الطفل المعاق المعارف والمهارات اللازمة لعملية التعلم كل ذلك لا يتحقق إلا بتوفير بيئة اجتماعية وتربوية مناسبة لذوى الاحتياجات الخاصة تمكنهم من التعلم الجيد والرغبة في مواصلته والتفاعل مع الآخرين مستفيدين من ذلك من تشجيع ودعم الآخرين وتوفير الإمكانات المادية والبشرية المؤهلة والراغبة في العمل بحب ومتعة مع أبنائنا من ذوى الاحتياجات الخاصة.

أهداف تربية الفئات المهمشة (ذوى الاحتياجات الخاصة) :

في ضوء فلسفة تربية الفئات المهمشة (ذوى الاحتياجات الخاصة) وبما جاء بالقرار الوزاري رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥ بشأن قبول ذوى الاعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام من حيث شروط القبول والتحويل والعملية التعليمية والتقييم يمكن تحديد أهداف مدارس تعليم ذوى الاحتياجات الخاصة في عدة أهداف منها :-

- غرس قيم الولاء والانتماء والاحساس بوجوده وقيمه في المجتمع .
- تزويده بالمعارف والمعلومات التي تمكنه من التعرف على بيئته وما تحتويه من مظاهر طبيعية.
- تدريبه على طرق واساليب التواصل الاجتماعي بما يمكنه من التعامل والتفاعل مع أفراد المجتمع المحيط به في سهولة ويسر يحقق له التكيف مع الآخرين .
- تمكينه من إتقان مهارات التعلم الاساسية قراءة وكتابتاً وبما يتناسب مع نوع الإعاقة ودرجتها .
- تقديم برامج تعليمية وتربوية وأنشطة متنوعة مما يكسب العملية التعليمية الجاذبية والتشويق ويزيد من قابليتهم للتعلم.

- تدريبهم على كيفية استخدام واستثمار الأجهزة المساعدة والخدمات المساندة لهم في عملية التعلم.
- تزويد المدارس بالأجهزة والمعدات والوسائل التكنولوجية التي تتناسب مع نوع الاعاقة ودرجتها.
- التركيز على التدريبات المهنية المناسبة للعصر بما يمكن المعاق من الاعتماد على النفس وممارسة عمل يدر دخلاً مادياً يلبي حاجاته بدلاً من الاعتماد على الآخرين.
- توفير الرعاية الصحية بإجراء الكشف الطبي الدوري للتلاميذ ومتابعة التلاميذ المعاقين بصفة مستمرة للوقوف على مدى تقدمهم والتغلب على ما يواجههم من مشكلات.

ثالثاً: الخريطة التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية (الواقع الفعلي للفرص التعليمية):

لكي يتم إعداد خريطة تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية لا بد من استعراض الظروف الجغرافية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمحافظة بإيجاز. فبالنسبة للمعلومات والإحصاءات التربوية ينبغي أن تتضمن بيانات عن التلاميذ عامة وذوي الاحتياجات الخاصة والمعلمين والمدارس والفصول والتجهيزات المدرسية وتوجيهات واهتمامات وزارة التربية والتعليم في هذا الشأن، أما المعلومات السكانية فتتضمن إحصاء بعدد السكان موزعين حسب الجنس والعمر وأماكن الإقامة، والمعلومات الجغرافية فتتضمن موقع المحافظة والسمات المميزة لها، أما المعلومات الاقتصادية فتتضمن الأحوال الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية المميزة للمحافظة، وأخيراً المعلومات الإدارية فتتضمن التقسيم الإداري للمحافظة. تعد محافظة الشرقية من أكبر محافظات مصر من حيث المساحة حيث " تبلغ مساحتها ٤٩١١ كم^٢ أي ما يعادل مليون و ١٧٠ ألف فدان " (٦٩) وهي ثاني أكبر محافظات الوجه البحري بعد محافظة البحيرة .

كما أن محافظة الشرقية ثالث محافظات مصر من حيث عدد السكان حيث يصل إجمالي عدد سكانها إلى ٧ مليون ٦٣٨٢٤ نسمة وفقاً لإحصاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء إصدار عام ٢٠١٧. وفيما يلي جدول بعدد سكان محافظة الشرقية موزعة على مراكز ومدن المحافظة والريف والحضر ذكوراً وإناًً وكذلك عدد الأسر .

جدول (١)
" السكان على مستوى مراكز محافظة الشرقية (حضر/ريف) " (٧٠)

م	مركز / مدينة / حي	حضر / ريف	عدد السكان		
			ذكور	إناث	الإجمالي
١	الزقازيق	حضر	١٣٤٩٠.٩	١٣٣٦٤٩	٢٦٨٥٥٨
		ريف	٤٥١٥٦٧	٤٢٣٨٠.٩	٨٧٥٣٧٦
		إجمالي المركز	٥٨٦٤٧٦	٥٥٧٤٥٨	١١٤٣٩٣٤
٢	ابو كبير	حضر	٧.٥٩٠	٦٦١٣٥	١٣٦٧٢٥
		ريف	١٦١٢٧٩	١٤٧١٨٩	٣.٠٨٤٦٨
		إجمالي المركز	٢٣١٨٦٩	٢١٣٣٢٤	٤٤٥١٩٣
٣	الابراهيمية	حضر	٢٤٣.٧	٢٣٣.٥	٤٧٦١٢
		ريف	٦٩٤٧٣	٦٥٣٨٥	١٣٤٨٥٨
		إجمالي المركز	٩٣٧٨٠	٨٨٦٩٠	١٨٢٤٧٠
٤	الحسينية	حضر	٤٨٢٢١	٤٣٩٨٢	٩٢٢٠٣
		ريف	٢٧٤٠٧٨	٢٥٠٣٩٧	٥٢٤٤٧٥
		إجمالي المركز	٣٢٢٢٩٩	٢٩٤٣٧٩	٦١٦٦٧٨
٥	ابو حماد	حضر	٦١٧٥٦	٦٠٠٦٤	١٢١٨٢٠
		ريف	٢٠٢٨٦٥	١٩٠٩٧٠	٣٩٣٨٣٥
		إجمالي المركز	٢٦٤٦٢١	٢٥١٠٣٤	٥١٥٦٥٥
٦	اولاد صقر	حضر	١٤٧٤٣	١٤٣٢٤١	٢٩٠٦٧
		ريف	١٠٠٤٣٠	٩٦٦٨٥	١٩٧١١٥
		إجمالي المركز	١١٥١٧٣	١١١٠٠٩	٢٢٦١٨٢
٧	بليبس	حضر	١٩٧٦٦٧	١٨٤٢١٠	٣٨١٨٧٧
		ريف	٣٣٦٢٠٣	٤٩٨٩٧٩	٦٥٠٩٦٥
		إجمالي المركز	٥٣٣٨٧٠	٤٩٨٩٧٩	١.٠٣٢٨٠٦
٨	دير ب نجم	حضر	٣٦٣٥٩	٣٥٢٩٧	٧١٦٥٣
		ريف	٢١٥٣٦٠	٢٣٩٥٧١	٤٩١٢٨٧
		إجمالي المركز	٢٥١٧١٦	٢٣٩٥٧١	٤٩١٢٨٧
٩	فاقوس	حضر	٧٩٥٣٨	٧٦٤٧٧	١٥٦٠١٥
		ريف	٣١٧٢٤٣	٢٩٦١١٣	٦١٣٣٥٦
		إجمالي المركز	٣٩٦٧٨١	٣٧٢٥٩٠	٧٦٩٣٧١
١٠	كفر صقر	حضر	١٩٨٢٥	١٩٥٨٧	٣٩٤١٢
		ريف	١٢٠٩٣٠	١١٨٢٦٣	٢٣٩١٩٣
		إجمالي المركز	١٤٠٧٥٥	١٣٧٨٥٠	٢٧٨٦٠٥
١١	مشتول السوق	حضر	٣٤٤١٤	٣٢٧١٢	٦٧١٢٦
		ريف	٨٧٥١٥	٧٣٢٢٠	١٥١٧٣٥
		إجمالي المركز	١١٢٩٢٩	١.٠٥٩٣٢	٢١٨٨٦١
١٢	منيا القمح	حضر	٤٤١٨٩	٤٣٩٨٦	٨٧٨٧٥
		ريف	٣٥٢٠٤٩	٣٩٢٤٠.٩	٦٨١٤٥٨
		إجمالي المركز	٣٩٦٢٣٨	٣٧٣.٩٥	٧٦٩٤٦٧
١٣	ههيا	حضر	٣٤٢٤١	٣١٩٨٩	٦٦٢٣٠
		ريف	١١٩٦٤٤	١١٢٥٨٦	٢٣٢٢٣.٠
		إجمالي المركز	١٥٣٨٨٥	١٤٤٥٧٥	٢٩٨٤٦٠
إجمالي المحافظة	حضر	١٧٤١١٢٦	٨٥٢٠٠١	١٧٤١١٢٦	
	ريف	٥٤٢٢٦٩٨	٢٦٢٣٠٦٢	٥٤٢٢٦٩٨	
	إجمالي	٧١٦٣٨٢٤	٣٦٨٨٧٦١	٣٤٧٥٠٦٣	

و " تتضمن المحافظة ١٣ مركزاً و ٤ مدن و ٢ حي و ١٠٥ وحدة محلية و ٥١١ قرية و ٣٨٩٠ كفر وعزبة و ٢ مدينة صناعية هما العاشر من رمضان والصالحية الجديدة وعدد المصانع ٢١١٣ مصنع وشركة يعمل بها ٣٧٨ ألف عامل كما تضم المحافظة منطقتين استثماريتين هما بساتين الإسماعيلية بمساحة ١٥٠٥ فدان وبلبيس بمساحة ١٥٢ فدان ، وعدد مصانع ١٠٧٢ مصنع وشركة يعمل بها عدد ٤٥,١٠٠ عامل^(٧١) ، ويصل " عدد العاملين بالقطاع الحكومي والخاص ٢,٢١٩ مليون مواطن منهم ١,٦٣٣ مليون ذكور و ٥٨٦ ألف إناث ، ونسبة المتعطلين ١٤,١% من قوة العاملين ٣١٣ ألف مواطن ، كما أن نسبة المتعطلين من الذكور ٤,١٥٠ ألف والإناث ١٦٢,٦ ألف^(٧١) .

كما تتميز محافظة الشرقية عن غيرها من محافظات مصر بأنها تتضمن بيئات وأنشطة متنوعة زراعية وصناعية وتجارية وسياحية وإن غلب عليها الطابع الزراعي حيث " تصل نسبة الريف إلى ٧٤% ونسبة الحضر إلى ٢٦% "^(٧١) .

كما تقدم محافظة الشرقية الخدمات الصحية من خلال مديرية الشؤون الصحية بقسميها العلاجي والوقائي ومستشفيات جامعة الزقازيق والتأمين الصحي وهيئة الإسعاف والقطاع الخاص وجمعية الهلال الأحمر وتنظيم الأسرة حيث " تضم ٢٥ مستشفى و ٣٥١ وحدة طب أسرة ، حيث يصل عدد المستفيدين من الخدمة الصحية ٤,٤ مليون فرد بنسبة ٥٥% و ٢٥% تأمين خاص و ٢٠% غير مؤمن عليهم وتم أخيراً التعاقد مع عدد ٨٦ جهة مختلفة لتقديم خدمة علاجية (مستشفيات جامعية - تعليمية - معاهد قومية - وزارة الصحة - مستشفيات مركزية - مركز نظارات - أجهزة تعويضية) "^(٧١) .

كما تقدم المحافظة خدمات تعليمية " لعدد ١,٤٩٩ مليون طالب وتلميذ من خلال ٤٢٣٧ مدرسة بإجمالي عدد الفصول دراسية ٣٤,٣٠٨ فصل دراسي يعمل بها ١٥٥ ألف معلم وموظف "^(٧١) ، و " يصل عدد طلاب التعليم ما قبل الجامعي لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ ما يقرب من ١,٤٩٩ مليون طالب ، كما أن عدد الفصول الدراسية في كافة المراحل الدراسية ٣٤٣٠٨ فصل دراسي، وكثافة الفصول في ٧٠% من مدن وقرى المحافظة تتراوح ما بين ٣٠-٤٥ طالب ، كما أن كثافة الفصول في ٣٠% من مدن المحافظة الكبيرة تتراوح ما بين ٦٠-٩٥ طالب و للقضاء على الزيادة في الكثافة مطلوب بناء ٨٠٠٠ مدرسة وجرى تنفيذ ٢٩٥ مدرسة بإجمالي فصول ٤٤٦٢ فصل دراسي ضمن خطة ٢٠١٨/٢٠١٧ "^(٧١) .

ورغم تلك الخدمات التعليمية المقدمة إلا أن محافظة الشرقية ما تزال من المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الأمية حيث وصل عدد الأميين إلى ٣٧٨٨٨٤ نسمة بنسبة ١٩.٢% من إجمالي عدد السكان وكانت بين الإناث ٥٦.٩% وبين الذكور ٤٤.١% ، وكانت النسبة في الريف ٨٣.٤% من إجمالي عدد الأميين بالمحافظة، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل الزيادة الطبيعية إلى ٢.٨% .

كما ترتفع نسب حالات الطلاق بالمحافظة حيث وصلت إلى ٤٣٥٢٩ حالة مما يترك آثارا سلبية تماسك و ترابط الاسرة الشراقوية .

كما ترتفع أعداد المتسربين من التعليم في الفئة العمرية من ٦- ٢٠ سنة طبقا لإحصاءات مركز المعلومات بمجلس الوزراء حيث وصل عددهم إلى ٥٧٢٥٠ منهم ٤٩٣٨١ من أبناء الريف ٨٦.٣% ، كما وصلت نسبة المتسربين من الذكور إلى ٥٣.٣% وقد يرجع ذلك لانخفاض

المستوى الاقتصادي لمعظم الأسر فيضطرون إلى إلحاق ابنائهم بالعمل في المزارع و الحقول و المصانع و الورش .

أما بالنسبة للخدمات التعليمية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة طبقاً لما هو وارد من " إدارة التربية الخاصة بمديرية التربية والتعليم " (٧٢) فيبينها كالتالي:

أولاً: مدارس الإعاقة الذهنية: تشمل المحافظة عدد ١٣ مدرسة تربية فكرية موزعة كالتالي:

- فكرية الزقازيق - فكرية الأشراف غرب الزقازيق - فكرية شيبية بالزقازيق
- فكرية شنبارة غرب الزقازيق - فكرية ههيا - فكرية أبو كبير
- فكرية الديدامون بفاقوس - فكرية منيا القمح - فكرية أبو حماد
- فكرية القرين - فكرية بلبيس - فكرية ديرب نجم - فكرية العاشر من رمضان

ثانياً: مدارس الإعاقة السمعية (الصم وضعاف السمع) وتشمل المحافظة عدد ١٠ مدارس موزعة كالتالي:

- أمل الزقازيق للصم - أمل أبو حماد للصم - أمل بلبيس للصم
- أمل ديرب نجم للصم - أمل القنايات للصم - أمل منيا القمح للصم
- أمل العاشر من رمضان للصم - أمل الحسينية للصم - أمل فاقوس للصم ابتدائي
- أمل فاقوس للصم إعدادي و ثانوي .

ثالثاً: مدارس الإعاقة البصرية (مدارس النور) ولا يوجد بالمحافظة سوى مدرسة النور للمكفوفين بالزقازيق .

رابعاً: الفصول الملحقة (فصول الدمج الجزئي) وتشمل المحافظة عدد ١٠ فصول موزعة كالتالي :

- فصل الزنكلون - فصل كفر دهمشا مشتول السوق - فصل الوحدة بالقنايات
- فصل العاشر من رمضان - فصل الصالحية الجديدة - فصل بيشة عامر بمنيا القمح
- فصل العزيزية بمنيا القمح - فصل شبرا النخلة بلبيس- فصل صفت زريق بديرب نجم
- فصل كفر محسن بالإبراهيمية .

خامساً: يصل إجمالي عدد الفصول بتلك المدارس (٢٤٨) فصلاً تستوعب عدد (٢٢٦٠) تلميذاً وتلميذه من جملة المعوقين بالمحافظة في مراكز المحافظة المختلفة .

سادساً: يصل إجمالي عدد معلمي التربية الخاصة بالمحافظة إلى (٦٢٣) معلماً منهم (٥٨) غير تربوي و (٥٦٥) تربوي غير متخصص في التربية الخاصة .

سابعاً: تعد جميع المدارس بالمحافظة مدارس دامج (الدمج الكلي) وتقبل التلاميذ ممن تتراوح نسبة ذكائهم ما بين ٦٥ : ٨٤ على مقاييس الذكاء المعتمدة .

وفيما يلي جدول بإجمالي عدد ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية قامت الباحثة بإعداده وتصميمه في ضوء احصاءات مركز المعلومات بمجلس الوزراء إصدار عام ٢٠١٧

جدول (٢)

إجمالي عدد ذوي الاحتياجات الخاصة بالمحافظة بعد استبعاد ذوي الإعاقة الشديدة غير القابلة للتعليم للعام ٢٠١٧/٢٠١٨

م	مركز / مدينة / حي	حضر		المعوقين		ريف		المعوقين		اجمالي عدد المعوقين
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
١	ابو حماد	٢٣,٦	١٢١٨٢٠	٢٣,٦	٩٧٤٥	٧١,٤	٣٩٣٨٣٥	٧٦,٦	٣١٥٠٦	٤١٢٥٢
٢	ابو كبير	٣٠,٧	١٣٦٧٢٥	٣٠,٧	١٠٩٣٨	٦٩,٣	٣٠٨٤٦٨	٦٩,٣	٢٤٦٧٣	٣٥٦١٥
٣	الإبراهيمية	٢٦	٤٧٦١٢	٢٦	٣٨٠٦	٢٤	١٣٤٨٥٨	٧٤	١٠٧٨٨	١٤٥٩٧
٤	الحسينية	١٥	٩٢٢٠٣	١٥	٧٣٧٦	٨٥	٥٢٤٤٧٥	٨٥	٤١٩٥٨	٤٩٣٣٤
٥	الزقازيق	٢٣,٥	٢٦٨٥٥	٢٣,٥	٢١٤٨	٧٧	٨٧٥٣٧٦	٧٦,٥	٧٠٠٣٠	٩١٥١٤
٦	أولاد صقر	١٢,٨	٢٩٠٦٧	١٢,٨	٢٣٢٥	٨٧,٢	١٩٧١١٥	٨٧	١٥٧٦٩	١٨٠٩٤
٧	بليبس	٣٧	٣٨١٨٧٧	٣٧	٣٠٥٥	٦٣	٦٥٠٩٦٥	٦٣	٥٢٠٧٧	٨٢٦٢٤
٨	دير بنجم	١٤,٦	٧١٦٥٣	١٤,٦	٥٧٣٢	٨٥,٤	٤٩١٢٨٧	١٥	٣٩٣٠٢	٣٩٣٠٢
٩	فاقوس	٢٠,٣	١٥٦٠١٥	٢٠,٣	١٢٤٨١	٧٩,٧	٦١٣٣٥٦	٧٩,٧	٢٩٠٦٨	٦١٥٤٩
١٠	كفر صقر	١٤,١	٣٩٤١٢	١٤,١	٣١٥٢	٨٥,٩	٢٣٩١٩٣	٨٥,٩	١٩١٣٥	٢٢٨٨
١١	مشتول السوق	٣٠,٧	٦٧١٢٦	٣٠,٧	٥٣٧٠	٦٩,٣	١٥١٧٣٥	٦٩,٣	١٢١٣٨	١٧٥٠٨
١٢	منيا القمح	١١,٤	٨٧٨٧٥	١١,٤	٧٠٣٠	٨٨,٦	٦٨١٤٥٨	٨٨,٦	٥٤٥١٦	٦١٥٤٠
١٣	ههيا	٢٢,٢	٦٦٢٣٠	٢٢,٢	٥٢٩٨	٧٧,٨	٢٣٢٢٣٠	٧٧,٨	١٨٥٧٨	٢٣٨٧٦
١٤	إجمالي	٥١,٣	١٧٤١١٢٦	٢٤,٣	١٣٩٢٩٠	٤٧,٧	٥٢٢٢١٩٨	٤٧,٧	٤٣٣٨١٥	٥٧٣١٠٥

تم حساب عدد ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية في هذا الجدول وفقاً للمعادلة التالية:
 إجمالي عدد سكان المحافظة × النسبة العامة للإعاقة (استبعاد الإعاقات الشديدة) = عدد ذوي الاحتياجات الخاصة =

١٠٠

يتضح من الجدول السابق :

- ارتفاع عدد ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية حيث وصل عددهم إلى ٥٧٣١٠٥ فرداً.

- ارتفاع نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة في الريف عن الحضر بالمحافظة حيث وصل عددهم في الريف إلى ٤٣٣٨١٥ نسمة بنسبة ٧٤,٧% ويرجع ذلك إلى أن العدد الأكبر من السكان يقطنون مناطق ذات طبيعة ريفية.

- يأتي مركز الزقازيق في المرتبة الأولى من حيث عدد ذوي الاحتياجات الخاصة حيث وصل عددهم إلى ٩١٥١٤ يليه مركز بليبس بعدد ٨٢٦٢٤ ومركز فاقوس و منيا القمح بعدد ٦١٥٤٠ نسمة حيث يغلب عليها الطابع الحضري ، بينما جاء مركز الإبراهيمية الأقل بعدد ١٤٥٩٧ يليه مركز مشتول بعدد ١٧٥٠٨ ثم مركز أولاد صقر بعدد ١٨٠٩٤ حيث أنها مراكز ذات طابع ريفي ويتفق ذلك مع ما جاء بإجمالي نسب المعاقين على مستوى الجمهورية حيث يقل عددهم في البيئات الريفية عنه في الحضر نظراً لاختلاف البيئة وظروف المعيشة وغيرها من العوامل المسببة للإعاقة حيث وصل النسبة العامة للإعاقة في الحضر ١٢,٢٢% مقابل ٩,٧١% في الريف.

جدول رقم (٣)

إجمالي عدد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة الشرقية وعدد ذوى الاحتياجات الخاصة في سن الإلزام للعام ٢٠١٧/٢٠١٨

م	المراكز	أعداد التلاميذ		
		ابتدائي	إعدادي	جملة
١	الزقازيق	١٨٠٣٢٧	٥٦٣٠٢	٢٣٦٦٢٩
٢	فاقوس	١٢٧٠٥٨	٤١٥٥٨	١٦٨٦١٦
٣	منيا القمح	١٤١٩٦٥	٤٨٠١٨	١٩٠٠٦٣
٤	بلبيس	٢٠٣١٦٠	٦٤٨٣٠	٢٦٧٩٩٠
٥	دير بنجم	٨٨٤٠٣	٢٨٩٨٨	١١٧٣٩١
٦	الحسينية	١١٧٠٧٧	٣٦٩٨٥	١٥٤٠٦٢
٧	أبو حماد	١٠٠١٤٠	٣٣٣٤٣	١٣٣٤٨٣
٨	أبو كبير	٨٤٦٢٩	٢٦٧٠٥	١١١٣٣٤
٩	كفر صقر	٢٩١٨٣	١٦٢٠٧	٤٥٣٩٠
١٠	ههيا	٥٤٣٨٦	١٦٤٧٤	٧٠٨٦٠
١١	اولاد صقر	١١٢٦٦١	١٢٦٠٧	١٢٥٢٦٨
١٢	الإبراهيمية	٣٣٨٠٦	١١٢٣٣	٤٥٠٣٩
١٣	مشتول السوق	٤٢٥٠٩	١٣٧٦١	٥٦٢٧٠
	إجمالي المحافظة	١٣٣٣٩٢٥	٤٣٥٥٩٩	١٧٦٩٥٢٤

ملحوظة : تم إضافة تلاميذ القرين لمركز أبو حماد وتلاميذ الصالحية لمركز فاقوس وتلاميذ منشأة أبو عمر وسان الحجر لمركز الحسينية .

وتم حساب عدد ذوى الاحتياجات الخاصة في سن الإلزام وفقاً للمعادلة التالية:

إجمالي عدد التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي x النسبة العمة للإعاقة (استبعاد الإعاقات الشديدة)

= عدد ذوى الاحتياجات الخاصة في سن الإلزام

١٠٠

من الجدول السابق يتضح :

- ارتفاع عدد المعاقين في سن مرحلة التعليم الأساسي بمحافظة الشرقية حيث يصل عددهم إلى ١٤١٥٦١ نسمة بنسبة ٢٤.٧% من إجمالي عدد المعاقين بالمحافظة أي أن ربع عدد المعوقين يقع في سن مرحلة التعليم الأساسي مما يتطلب توفير فرص تعليمية وتعويضية حقيقية لهم .

- يأتي مركز بلبيس في المرتبة الأولى من حيث عدد المعاقين في سن مرحلة التعليم الأساسي حيث يصل عددهم إلى ٢١٤٣٩ بنسبة ١٥.١% من إجمالي المعاقين في سن المرحلة ، يليه مركز الزقازيق بعدد ١٨٩٣٠ بنسبة ١٣.٤% ، ثم مركز منيا القمح بعدد ١٥٢٠٥ بنسبة ١٠.٧% ، أي ما يقرب من ٤٠% من المعاقين في سن مرحلة التعليم الأساسي يتركزون في هذه المراكز الثلاث مما يتطلب زيادة الاهتمام برعاية ذوى

الاحتياجات الخاصة بهذه المراكز من حيث توفير الفصول والمدارس والمعلمين والوسائل المعينة والمساعدة في عملية التعلم.

- يأتي مركز الإبراهيمية الأقل عدداً ٣٦٠٣ بنسبة ٢.٥% ، يليه مركز كفر صقر بعدد ٣٦٣١ بنسبة ٢.٦% ، ثم مركز مشتول السوق بعدد ٤٥٠١ بنسبة ٣.٢% ، مما يؤكد على أن أقل من ١٠% من إجمالي المعاقين في سن المرحلة يرتكزون في هذه المراكز وانخفاض النسبة بتلك المراكز يرجع لقلّة عدد السكان بها وغلبة الطابع الريفي والبيئة الزراعية عليها .

أما عن الواقع الفعلي لاستيعاب المعاقين في سن مرحلة التعليم الأساسي بمدارس التربية الخاصة بالمحافظة فهي كما يلي :

- يوجد عدد ٢٤ مدرسة للتربية الخاصة بمراحلها المختلفة بمحافظة الشرقية يتضمن بعضها فصول للتهيئة بمستويين (تشبه مرحلة رياض الأطفال) ، وفصول ابتدائية ست مستويات (تناظر المرحلة الابتدائية بمستوياتها من الصف الأول الابتدائي حتى السادس) وإعدادية مهنية ثلاث مستويات(تناظر المرحلة الاعداية بسنواتها الثلاث) وفصول ثانوي قليلة العدد ، وفصول تلمذة صناعية (لتهيئة الطالب لسوق العمل).

- تستوعب تلك المدارس والفصول " ٢٢٦٠ تلميذاً وتلميذة " (٧٣) بالإضافة إلي عدد ٦٦٨٤ تربية فكرية بنسبة ٦.٣% من جملة المعاقين في سن المرحلة بالمحافظة وعددهم ١٤١٥٦١ بالإضافة إلى التلاميذ الملحقين بمدارس الدمج والذين لا يتعدى نسبتهم ١٠% من إجمالي عدد تلاميذ الفصل وبعدهم أقصى ٤ تلاميذ.

- يوجد بالفصل ما بين تلميذاً واحداً و ٤٠ تلميذاً نتيجة لزيادة الكثافة الطلابية في بعض المراكز بالرغم من أنه ينبغي أن تتراوح أعدادهم في الفصل من ٥ - ١٠ تلميذ .

ومن خلال المقارنة بين عدد من في سن المرحلة من المعاقين (١٤١٥٦١) والذين تم استيعابهم و عددهم (٨٩٤٤) تلميذاً و تلميذة والمدارس والفصول المخصصة لهم بالمحافظة يتضح أن :

- مركز الزقازيق (٤ مدارس فكرية ومدرستين للصم ومدرسة للمكفوفين بإجمالي ٧ مدارس وعدد ٢ فصل ملحق بمدينة القنايات وقرية الزنكلون) والسؤال هل تكفي تلك المدارس والفصول لاستيعاب عدد المعاقين في سن مرحلة التعليم الأساسي بالزقازيق و عددهم ١٨٩٣٠ عاق .

- أما عن مركز بلبس فيوجد به (مدرسة واحدة فكرية وأخرى أمل للصم وفصل واحد مدمج بقرية شبرا النخل) فهل تكفي مدرستين وفصل واحد لاستيعاب المعاقين في سن المرحلة بمركز بلبس والبالغ عددهم ٢١٤٣٩ معاق .

- أما عن مركز منيا القمح فيوجد به (مدرسة فكرية و أخرى للصم وفصل ملحق بالعزيرية) فهل تكفي مدرستين وفصل واحد لاستيعاب عدد المعاقين بالمركز وهو ١٥٢٠٥ معاق .

- أما عن مركز فاقوس فيوجد به (مدرسة فكرية بقرية الديدامون ومدرستين للصم إحداهما ابتدائي و الثانية إعدادي وثانوي) فهل تكفي ثلاث مدارس لاستيعاب عدد ١٣٤٨٩ معاق.

يتضح مما سبق أنه رغم قلة عدد المدارس والفصول بالمراكز الأربعة السابقة والتي لا تستطيع استيعاب و لو نسبة قليلة من المعاقين نجد أنها تستحوذ على ٥٠% من إجمالي عدد المدارس .

- أما بالنسبة لمراكز الإبراهيمية وكفر صقر وأولاد صقر ومشتول السوق فلا يوجد بها أي مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة بأنواعها المختلفة رغم وجود عدد كبير من الأطفال المعاقين في سن مرحلة التعليم الأساسي بإجمالي ٢١٧٥٦ معاق تقريباً والسؤال إلى أين يذهب هؤلاء ولمن يلجئون للحصول على حقهم في التعليم والحياة الكريمة لهم ولأسرهم التي تعاني من انخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

- أما بالنسبة للمراكز التي لا يوجد بها فصول فهي أبو حماد وأبو كبير وأولاد صقر وكفر صقر وهيا رغم وجود أعداد كبيرة من المعاقين بتلك المراكز في سن مرحلة التعليم الأساسي مما يعوق تحقيق مبدأ العدالة التربوية بين أبناء المحافظة والمراكز المختلفة بها .

- لا يوجد مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة الإعاقة البصرية بمحافظة الشرقية سوى مدرسة واحدة بمدينة الزقازيق مما يعوق التحاق أطفال تلك الفئة من الإعاقة بتلك المدرسة نظراً لاتساع محافظة الشرقية وصعوبة الوصول أو التردد على المدرسة بمدينة الزقازيق وارتفاع تكلفة الوصول إليها .

في ضوء ما سبق يتضح أنه رغم الاهتمام برعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة على المستوى النظري إلا أن الواقع يكشف عن فجوات كبيرة في فرص التعليم المتاحة لتلك الفئات بمحافظة الشرقية بين ما ينبغي أن يكون وما هو موجود على أرض الواقع مما يمثل ظلماً اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً لا يتناسب مع المرحلة التي تمر بها مصر والتي يتم فيها التركيز على الانسان صحياً وتعليمياً وذلك يمثل هدراً لمبدأ العدالة التربوية لتلك الفئات المهمشة .

رابعاً : الخريطة المقترحة المستقبلية (التنبؤية) للفرص التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية خلال الخمس سنوات القادمة

رغم تعدد الطرق والأساليب و المعادلات الرياضية التي يتم من خلالها حساب ووضع التصور المستقبلي للفرص التعليمية المتاحة لأي فئة في المجتمع إلا أننا سوف نعتمد على فرضية أعداد المعاقين بمراكز المحافظة والتي تم حسابها في ضوء التعداد السكاني والنسبة العامة لذوي الإعاقة بمصر وما يطرأ عليه من زيادة مستقبلية متضمنة الزيادة في أعداد المعاقين مع افتراض عدم تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والتعليمية ، حيث يتم مد اتجاهات معدلات القبول الماضية إلى المستقبل لمدة ٥ سنوات أو ١٠ سنوات ، ومن ثم يتضمن الجدول التالي الأعداد المتوقعة من السكان والمعاقين والفصول والمعلمين خلال ٥ سنوات بمراكز محافظة الشرقية.

وتم حساب عدد الفصول المطلوبة والمتوقعة لاستيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة بالشرقية على أساس أن متوسط الفصل ينبغي ألا يتعدى ١٠ تلاميذ في الفصل الواحد ، وأن كل فصل دراسي في حاجة لمعلم مؤهل للتعامل معهم .

جدول (٤)

أعداد ذوي الاحتياجات التي ينبغي استيعابها بمحافظة الشرقية خلال الخمس سنوات القادمة موزعة على مستوى المراكز

م ١	السنوات المراكز	٢٠١٩/٢٠١٨			٢٠٢٠/٢٠١٩		
		التلاميذ في سن المرحلة	معاقين	فصول ومعلمين	التلاميذ في سن المرحلة	معاقين	فصول ومعلمين
١	الزقازيق	٢٣٦٦٢٩	١٨٩٣٠	١٨٩٣	٢٤٢٥٤٤	١٩٤٠٣	١٩٤٠
٢	فاقوس	١٦٨٦١٦	١٣٤٨٩	١٣٤٨	١٧٢٨٣١	١٣٨٢٦	١٣٨٢
٣	منيا القمح	١٩٠٠٦٣	١٥٢٠٥	١٥٢٠	١٩٠٠٦٣	١٥٥٨٥	١٥٥٨
٤	بلبيس	٢٦٧٩٩٠	٢١٤٣٩	٢١٤٣	٢٧٤٦٨٩	٢١٩٧٤	٢١٩٧
٥	ديرب نجم	١١٧٣٩١	٩٣٩١	٩٣٩	١٢٠٣٢٥	٩٦٢٥	٩٦٢
٦	الحسينية	١٥٤٠٦٢	١٢٣٢٤	١٢٣٢	١٥٧٩١٣	١٢٦٣٢	١٢٦٣
٧	أبو حماد	١٣٣٤٨٣	١٠٦٧٨	١٠٦٧	١٣٦٨٢٠	١٠٩٤٤	١٠٩٤
٨	أبو كبير	١١١٣٣٤	٨٩٠٦	٨٩٠	١١٤١١٧	٩١٢٨	٩١٢
٩	كفر صقر	٤٥٣٩٠	٣٦٣١	٣٦٣	١٤٦٥٢٤	٣٧٢١	٣٧٢
١٠	ههيا	٧٠٨٦٠	٥٦٦١	٥٦٦	٧٢٦٣١	٥٨٠٩	٥٨٠
١١	أولاد صقر	١٢٥٢٦٨	١٠٠٢١	١٠٠٢	١٢٨٣٩٩	١٠٢٧١	١٠٢٧
١٢	الإبراهيمية	٤٥٠٣٩	٣٦٠٣	٣٦٠	٤٦١٦٤	٣٦٩٣	٣٦٩
١٣	مشتول السوق	٥٦٢٧٠	٤٥٠١	٤٥٠	٥٧٦٧٦	٤٦١٣	٤٦١
	جملة المحافظة	١٧٦٩٥٢٤	١٤١٥٦١	١٤١٥٦	١٨١٣٧٦٢	١٤٥١٠٠	١٤٥١٠

تابع جدول رقم (٤)

م ١	السنوات المراكز	٢٠٢١/٢٠٢٠			٢٠٢٢/٢٠٢١			٢٠٢٣/٢٠٢٢		
		التلاميذ في سن المرحلة	معاقيين	فصول ومعلم مين	التلاميذ في سن المرحلة	معاقيين	فصول ومعلم ين	التلاميذ في سن المرحلة	معاقيين	فصول ومعلم ين
١	الزقازيق	٢٤٨٦٠٧	١٩٨٨٨	١٩٨٨	٢٥٤٨٢٢	٢٠٣٨٥	٢٠٣٨	٢٦١١٩٢	٢٠٨٩٤	٢٠٨٩
٢	فاقوس	١٧٧١٥١	١٤١٧١	١٤١٧	١٨١٥٧٩	١٤٥٢٥	١٤٥٢	١٨٦١١٨	١٤٨٨٨	١٤٨٨
٣	منيا القمح	١٩٤٨١٤	١٥٩٧٤	١٥٩٧	١٩٩٦٨٤	١٦٣٧٣	١٦٣٧	٢٠٤١٧٦	١٦٧٨٢	١٦٧٨
٤	بلبيس	٢٨١٥٥٦	٢٢٥٢٣	٢٢٥٢	٢٨٨٥٩٤	٢٣٠٨٦	٢٣٠٨	٢٩٥٨٠٨	٢٣٦٦٣	٢٣٦٦
٥	ديرب نجم	١٢٣٣٣٣	٩٨٦٥	٩٨٦	١٢٦٤١٦	١٠١١١	١٠١١	١٢٩٥٧٦	١٠٣٦٣	١٠٣٦
٦	الحسينية	١٦١٨٦٠	١٢٩٤٧	١٢٩٤	١٦٥٩٠٦	١٣٢٧٠	١٣٢٧	١٧٠٠٥٣	١٣٦٠١	١٣٦٠
٧	أبو حماد	١٤٧٠٠١	١١٢١٧	١١٢٩	١٥٠٦٧٦	١١٤٩٧	١١٤٩	١٥٤٤٤٢	١١٧٨٤	١١٧٨
٨	أبو كبير	١١٦٩٦٩	٩٣٥٦	٩٣٥	١١٩٨٩٣	٩٥٨٩	٩٥٨	١٢٢٨٩٠	٩٨٢٨	٩٨٢
٩	كفر صقر	٤٧٦٨٧	٣٨١٤	٣٨١	٤٨٨٧٩	٣٩٠٩	٣٩٠	٥٠١٠٠	٤٠٠٦	٤٠٠
١٠	هيا	٧٧٧٤٦	٥٩٥٤	٥٩٥	٧٦٣٠٧	٦١٠٢	٦١٠٢	٧٨٢١٤	٦١٠٢	٦١٠
١١	أولاد صقر	١٣١٦٠٨	١٠٥٢٧	١٠٥٢	١٣٤٨٩٨	١٠٧٩٠	١٠٧٩	١٣٨٢٧٠	١١٠٥٩	١١٠٥
١٢	الإبراهيمية	٤٣٣١٨	٣٧٨٥	٣٧٨	٤٨٥٠٠	٣٨٧٩٤	٣٨٧	٤٩٧١٢	٣٩٧٥	٣٩٧
١٣	مشنول السوق	٥٩١١٧	٤٧٢٨	٤٧٢	٦٠٥٩٤	٤٨٤٦	٤٨٤	٦٢١٠٨	٤٩٦٧	٤٩٦
١٤	جملة المحافظة	١٨٥٩١٠٦	١٤٨٧٢٧	١٤٨٧٢	١٩٠٥٥٨٣	١٥٢٤٤٥	١٥٢٤٤	١٩٤٨٨٩١	١٥٦٢٥٦	١٥٦٢٥

يُتضح من الجدول السابق أننا في أمس الحاجة لجهود حكومية ومبادرات شعبية لبناء ١٥٦ فصلاً بمحافظة الشرقية لاستيعاب ١٤١٥٦١ معاقاً في سن مرحلة التعليم الأساسي حيث أن معظمهم خارج مدارس التعليم العام وأننا في حاجة لزيادة عدد تلك الفصول سنوياً لاستيعاب المعاقين الجدد المضافين لذوي الاحتياجات الخاصة حيث يتضح ذلك من الزيادة المضطربة والملاحظة في عدد السكان في سن المرحلة وعدد المعاقين الذين سيصل عددهم في نهاية الخريطة المقترحة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إلى ١٥٦٢٥٦ معاقاً يحتاجون إلى ما يقرب من ١٥٠٠ فصلاً دراسياً مجهزاً بالوسائل التعليمية والمساعدة وبمعلم مؤهل أعد إعداداً جيداً لتلك المهمة السامية والصعبة هذا بجانب اختلاف عدد المدارس والفصول من مركز لأخر على مستوى المحافظة.

خامساً: نتائج البحث

في ضوء الإطار النظري والبيانات والاحصاءات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة الشرقية تم التوصل إلى عدة نتائج منها:

- صعوبة الاتفاق على مفهوم محدد للفئات المهمشة وأنواعها ومظاهر التهميش في المجتمع المصري نظراً لاختلاف رؤى الباحثين وتخصصاتهم واتساع المفهوم وارتباطه بشتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والثقافية والتقنية.
- أن تربية ورعاية تلك الفئات بعد مطلباً إنسانياً وحقاً أساسياً من حقوق الانسان تنادى به المنظمات الدولية والحقوقية.
- أن إهمال تلك الفئات وعدم إلحاقهم بالتعليم واستثمار طاقاتهم وامكاناتهم يعد هدراً بشرياً واقتصادياً يصعب تعويضه مستقبلاً.
- قلة وعى البعض بأهمية تربية ورعاية تلك الفئات المهمشة والتي تعد جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع المصري بتراته وحضارته.

- تغيير النظرة السلبية و الدونية المتوارثة تجاه تلك الفئة الهامة و أسرهم ببرامج توعية و إرشاد أسري و مجتمعي.
 - زيادة البرامج الإعلامية المرئية و المسموعة التي تهتم بتلك الفئة و تقدم نماذج حية حقيقية لأبطال التحدي في كافة المجالات الحياة ليكونوا قدوة و نموذج يحتذى.
 - إعداد دراما تليفزيونية (أفلام و مسلسلات) تتناول قضايا و مشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة و الاستفادة منها بما تتمتع به من جاذبية و تشويق.
 - حث الجمعيات الأهلية و مؤسسات المجتمع المدني على القيام بدورهم في تبني و رعاية الفئات المهمشة عامة و ذوي الاحتياجات الخاصة خاصة و مساعدة أسرهم اقتصاديا و اجتماعيا .
 - توعية التلاميذ العاديين و المعلمين و المشاركين في العملية التعليمية بأهمية تقبل و التعامل مع التلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة لإنجاح عملية الدمج بحيث يصبح دمجا اجتماعيا و تعليميا.
- ثانيا: إنشاء مراكز متخصصة للاستكشاف المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال :
- وضع خطة متكاملة لإنشاء تلك المراكز الاستكشافية على مستوى المحافظات و المدن المختلفة.
 - توفير الكوادر الطبية و النفسية و الاجتماعية التي تقوم بالكشف عن ذوي الاحتياجات الخاصة و تشخيصها جيدا.
 - تزويد تلك المراكز بالإمكانات المادية المناسبة و الاجهزة و المعدات المتطورة التي تمكنهم من القيام بمهامهم على الوجه الأكمل .
 - تفعيل و استثمار الوسائل التكنولوجية و الاساليب الحديثة في عمليات التشخيص و الوقاية و العلاج و التربية و التعليم لتلك الفئات .
- ثالثا: تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال:
- تحقيق التنسيق و التكامل بين الوزارات المختلفة ذات الصلة المباشرة بذوي الاحتياجات الخاصة كوزارة التربية و التعليم و الشؤون الاجتماعية و الشباب و الرياضة و الثقافة و المالية .
 - تفعيل المبادرات الاقتصادية و الاجتماعية الحكومية و توجيهها لتلك الأسر.
 - تشجيع القطاع الخاص و الشركات و المؤسسات على المساهمة في رفع المستوى الاقتصادي لتلك الأسر من خلال توفير فرص عمل إنتاجية.
 - تشجيع الجمعيات الأهلية و مؤسسات المجتمع المدني على إدماج أبناء تلك الأسر في المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- رابعا : توفير الامكانيات المادية و البيئة المدرسية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة و يتم ذلك من خلال :
- تحديد المواقع المناسبة لانشاء المدارس و الفصول طبقا للأعداد الحقيقية و نوع الاعاقة .

- مراعاة المعايير و المواصفات المحلية و العالمية في المباني و الفصول الدراسية بحيث تلبى احتياجاتهم تبعاً لنوع الإعاقة .
- تدبير الموارد المالية و رصد الميزانيات المناسبة لتجهيز المدارس و الفصول بأحدث الوسائل التعليمية و الاجهزة التكنولوجية و الادوات التعويضية .
- تشجيع رجال الاعمال و الشركات و البنوك و الجهود الذاتية للإسهام في بناء و تجهيز المدارس و الفصول و متابعة العملية التعليمية لتلك الفئات كل في محيط بيئته
- خامساً : توفير الامكانيات البشرية المؤهلة و المدربة في مجال تربية ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من خلال :
 - توفير معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة بالكم و الكيف المناسبين لأعداد و ظروف و إمكانيات تلك الفئة الهامة في المجتمع .
 - توفير أخصائيي ذوي الاحتياجات الخاصة لجميع الإعاقات بالكم و الكيف المناسبين لأعداد و احتياجات تلك الفئات .
 - رفع مستوى كفاءة العاملين في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال برامج تدريبية متميزة و فرص تعليمية عليا في مجال التربية الخاصة.
 - وضع كادر خاص متميز ماديا و اجتماعيا لجميع العاملين في فصول و مدارس و إدارات ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - إيفاد معلمي و أخصائيي ذوي الاحتياجات الخاصة لبعثات خارجية و منح دراسية (لفترات زمنية قصيرة) للاطلاع على تجارب و خبرات الدول المتقدمة و أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تربية و رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة .
 - التوسع في إنشاء كليات وفتح برامج لإعداد معلم و أخصائي ذوي الاحتياجات الخاصة بالجامعات المصرية الحكومية و الخاصة.
 - عقد دورات تدريبية متخصصة لأولياء الامور و المتعاملين مع ذوي الاحتياجات الخاصة حتى تؤتي الجهود التعليمية ثمارها المرجوة .
- سادساً : إنشاء هيئة عامة لرعاية و تربية ذوي الاحتياجات الخاصة على نمط الهيئة العامة لمحو الامية و تعليم الكبار يتم فيها دمج مهام الوزارات المختلفة في هيئة واحدة مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية أو مجلس الوزراء مباشرة مما يسهل من الإجراءات و يتغلب على الروتين الإداري على ان تمثل تلك الهيئة على مستوى المحافظات و المدن .
- سابعاً : وضع هيكل إداري واضح و محدد (في حالة الإبقاء على الوضع الحالي للتربية الخاصة) على كافة المستويات من خلال :
 - تفعيل دور الادارة العامة للتربية الخاصة بوزارة التربية و التعليم .
 - إنشاء إدارات عامة لذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى مديريات التربية و التعليم.
 - إنشاء إدارات و أقسام لتربية ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى الادارات التعليمية

- إنشاء وحدات للمعلومات والبيانات الخاصة بتلك الفئات لتوفير قاعدة من البيانات و الاحصاءات يتم في ضوءها إعداد الخطط المستقبلية لتعليم و رعاية الفئات المهمشة.
- اختيار و انتقاء القيادات الادارية وفق معايير وسمات تتناسب مع متطلبات و فلسفة و أهداف تربية و تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة و تدريبهم على الأساليب الإدارية الحديثة كالإدارة بالقيادة و الإدارة بالعلاقات الإنسانية حيث أنها الأنسب في هذا المجال.
- ثامنا : تفعيل قرارات دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس التعليم العام ويتم ذلك من خلال:
 - تقويم تجارب الدمج الحالية للتعرف على أهم معوقات نجاحها و وضع الحلول لها.
 - تخصيص فصول للدمج الشامل بالمدارس و تجهيزها بأحدث الوسائل التكنولوجية و المعينة لمساعدتهم على التحصيل الدراسي و الاستمتاع بالعملية التعليمية.
 - تبني آليات و إجراءات تمكن التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة بإيجابية في الأنشطة و الاستفادة مما يقدم من تسهيلات تعليمية بمدارس التعليم العام.
 - إتاحة الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة و أولياء أمورهم لاختيار نوع الدراسة و المدرسة التي يرغبون في الالتحاق بها سواء في مدارس عامة دمجا أو فصول أو مدارس تربية خاصة بهم.
- تاسعا : تفعيل مناهج تعليمية و اساليب تقويم مناسبة لتلك الفئة و ذلك من خلال :
 - إعداد مناهج خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة يراعى فيها التدرج و التنوع لتلائم إمكانيات و قدرات التلاميذ .
 - تنويع أساليب الامتحانات و التقويم بما يسمح بفرص متعددة أمام التلاميذ تتيح لهم الاستمرارية في عملية التعلم و تقلل من الضغط النفسي عليهم .
 - التعامل مع كل تلميذ كحالة مستقلة تبعا لإمكاناته و قدراته بحيث يقياس مدى التقدم الدراسي بالنسبة له و ليس مقارنة بالآخرين .
 - التنسيق بين أولياء الامور و المعلمين و العاملين بالمدرسة في تعليم و متابعة التلاميذ.
 - استثمار الأنشطة بأنواعها المختلفة لإضفاء البهجة و المتعة على العملية التعليمية و الارتفاع بالمستوى التحصيلي لهم .
 - إتباع أساليب تقويم متعددة و متنوعة و مرنة و على فترات زمنية مختلفة يراعى فيها قدرات و امكانيات التلاميذ المعوقين .
- وختاماً: يمكن القول أن تربية و رعاية الفئات المهمشة هي أولى و أهم القضايا الاجتماعية و التعليمية التي تواجه مجتمعاتنا العربية و أننا في أمس الحاجة لدراسات علمية تتناول الفرص التعليمية المتاحة لكل نوع من الفئات المهمشة حيث أن لكل فئة احتياجاتها التعليمية و التربوية و التي تتلائم مع ظروف و إمكانيات كل فئة و من ثم ينبغي تبني مبادرات شعبية و أهلية يسهم فيها القادرون و رجال الأعمال و البنوك و الشركات و مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في بناء مدارس و فصول لذوي الاحتياجات الخاصة كل في نطاق مجتمعه المحلي مما يحقق العدالة التربوية المنشودة لتلك الفئات المحرومة من أبناء مجتمعنا المصري و العربي ،

بالإضافة الى ضرورة تبني الحكومات الرسمية مشروعا قوميا لرعاية تلك الفئات حيث يعد ذلك مطلباً حضارياً يتوافق مع الحقوق و المواثيق الدولية في هذا المجال .

المراجع

1- UNESCO (2015): Education 2030 : Towards Inclusive and equitable quality education and lifelong learning for all.

<http://en.unesco.org/world-education-forum-2015/> Incheon-declaration

٢- منير عبد الله حربي (٢٠٠٣) : دراسة تطبيقية في التخطيط المكاني لمركز كفر الزيات بمحافظة الغربية ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، المجلد ٦ ، العدد ١٠ ، ديسمبر ص١٨٦ .

٣- مريم قاسم سعيد (٢٠٠١) : استخدام اسلوب الخريطة المدرسية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الأساسي لقطاع غزة ، رسالة دكتوراه ، كلية البنات ، جامعة عين شمس .

٤- ضياء الدين زاهر (٢٠٠١) : الخريطة المدرسية ، مستقبل التربية العربية ، المجلد (٧) ، العدد (٢٠) ، يناير ٢٠٠١ .

٥- أحمد عبد النبي على (٢٠٠٢) : إعداد خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الإعدادي المهني بمحافظة الدقهلية حتى عام ٢٠١٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية جامعة المنصورة .

٦- محمد إبراهيم عبده (٢٠٠٢) : خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الأساسي بمركز المنزلة بمحافظة الدقهلية حتى عام ٢٠١٠ ، رسالة ماجستير كلية التربية ، جامعة الأزهر .

٧- منير عبد الله حربي (٢٠٠٣) : واقع الخريطة المدرسية وسبل تطويرها، دراسة تطبيقية في التخطيط المكاني لمركز كفر الزيات بمحافظة الغربية (مجلة التربية تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية) ، السنة السادسة ، المجلد (٦) ، العدد ١٠ ، ديسمبر .

٨- عبد العزيز بن سالم النوح (٢٠٠٧) : واقع تطبيق اسلوب الخريطة المدرسية في تخطيط التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، رسالة دكتوراه جامعة الملك سعود ، السعودية .

٩- فواز يس العلى الدرويش (٢٠٠٨) : إعداد خريطة مدرسية لمرحلة التعليم الأساسي دراسة في مركز ناحية هجين منطقة البوكمال بمحافظة دير الزور ، مجلة جامعة دمشق المجلد (٢٤) ، العدد الأول .

١٠- إيمان أحمد هاني محمود (٢٠٠٨) : الخريطة المدرسية لمدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية (الواقع والاحتياجات المستقبلية) ، رسالة ماجستير كلية التربية ، جامعة الزقازيق .

11- Mulahu, G.c; Nyadimoe ,oE (2011):" Glsin Education Planning : The Kenyan School Mapping project, The Kenyan School ,Survey Review, Volume 43 , Number 323 ,October.

- ١٢- أمينة فترات (٢٠١١) : الخريطة المدرسية : دراسة وتقويم ، مجلة البحث العلمي ، العدد (٥٣) ، المغرب.
- ١٣- أسماء ابراهيم عبد ربه حسن (٢٠١٤) : " اعداد خريطة للبحث التربوي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق .
- ١٤- الشيماء عبد القادر جودة (٢٠١٤) : متطلبات الخريطة التربوية للمرحلة الابتدائية بمحافظة دمياط ، رسالة ماجستير ، كلية التربية جامعة دمياط .
- 15) Morva A. Macdonald(2003): The Integration of social Justice .
Reshaping Teacher Education Ph .D, Stanford University, July .
- ١٦- سعيد اسماعيل على (٢٠٠٣) : العدل التربوي وتعليم الكبار ، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار ، العدد الأول ، مارس ، مركز تعليم الكبار ، جامعة عين شمس .
- ١٧- عماد صيام (٢٠٠٥) : سياسات القبول الجامعي بين العدالة ومشكلات التنمية مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية ، التعليم العالي في مصر خريطة الواقع استشراف المستقبل في الفترة من ١٤-١٧ فبراير
- 18-Michelle Renee (2006): Knowledge, Power and Education Justice,
How Social Movement organizations Use Research to in Flounce
Education policy, Ph.D. University of California. Los Angelus.
- ١٩- نادية جمال الدين (٢٠٠٦) : التعليم للجميع كمدخل للتعليم مدى الحياة في زمان العولمة إطلالة وثائقية ، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار ، العدد الرابع ، مركز تعليم الكبار ، جامعة عين شمس .
- ٢٠- محسن محمد محمد اسماعيل (٢٠٠٩) : مدى تحقق مبدأ العدل في التعليم الثانوي العام من منظور إسلامي " دراسة ميدانية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق .
- ٢١- اسلام محمد السعيد (٢٠١٠) : دراسة تقييمية لمشروعات التعليم للجميع في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس .
- ٢٢- نهى صبحى شحاتة (٢٠١٤) : رعاية أطفال الشوارع بين الاستبعاد الاجتماعي والحرمان التربوي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق
- ٢٣- دراسة محمود أحمد الطاهر (٢٠١٦): تقييم تجربة الدمج الشامل للتلاميذ ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة الشرقية ووضع تصور مقترح لنجاحها ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق .

- ٢٤- دعاء محمد خطاب (٢٠١٨) : الرعاية التربوية لذوى الاعاقة في اطار الدمج الشامل ، المؤتمر الدولي الأول لكلية علوم الاعاقة في اطار الدمج الشامل ، في الفترة من ٢٨ - ٢٩ يوليو ، كلية علوم الاعاقة والتأهيل ، جامعة الزقازيق .
- ٢٥- أحمد أمين محمد حبيب (٢٠١٨) : تطوير دمج ذوى الاعاقة في مصر في ضوء خبرات بعض الدول " تصور مقترح" ، المؤتمر الدولي الأول لكلية علوم الاعاقة في اطار الدمج الشامل ، مرجع سابق.
- ٢٦- عادل محمد العدل (٢٠١٨) : تحديات توظيف مجتمع المعلومات في دمج ذوى الاعاقات في المجتمع ، المؤتمر الدولي الأول لكلية علوم الاعاقة في اطار الدمج الشامل ، مرجع سابق.
- ٢٧- أمل محمد محمد الأطروني(٢٠١٨) : آراء واتجاهات معلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية نحو دمج ذوى الاعاقة في مدارس التعليم العام ، المؤتمر الدولي الأول لكلية علوم الاعاقة في اطار الدمج الشامل ، مرجع سابق.
- ٢٨- يوسف التوني (١٩٧٧) : معجم المصطلحات الجغرافية دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص ص ١٩٨ ، ١٩٩ .
- ٢٩- (محمد حسن اسماعيل (٢٠٠٩) : " مدى تحقق مبدأ العدل في التعليم الثانوي العام من منظور إسلامي " " دراسة ميدانية " ، ص ٣٠ .
- ٣٠- المعجم الوجيز ، الطبعة الأولى ، دار التحرير للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٦٠ .
- ٣١- المعجم الوجيز ، الطبعة الأولى ، دار التحرير للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٦٥٢ .
- ٣٢- أمينة فرتات (٢٠١١) : الخريطة المدرسية : دراسة وتقييم ، مجلة البحث العلمي ، العدد (٥٣) ، المغرب ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .
- ٣٣- أسماء ابراهيم عبد ربه حسن (٢٠١٤) : " اعداد خريطة للبحث التربوي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .
- ٣٤- منير عبد الله حربى (٢٠٠٣) : واقع الخريطة المدرسية وسبل تطويرها، دراسة تطبيقية في التخطيط المكاني لمركز كفر الزيات بمحافظة الغربية (مجلة التربية تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية) ، السنة السادسة ، المجلد (٦) ، العدد ١٠ ، ديسمبر، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .
- ٣٥- محمود عصام الميداني: الخريطة المدرسية تقنية العصر في التخطيط التربوي، مجلة التربية، العدد ١٠٣، السنة ٢١، ص ١٥٣ .
- ٣٦- ضياء الدين زاهر (٢٠٠١) : الخريطة المدرسية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد ٧، العدد ٢٠، يناير، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .
- ٣٧- عبد الغنى عبد الفتاح النوري (١٩٩٧) : التخطيط لإعداد الخريطة التربوية كأداة للتخطيط التربوي ، مجلة التربية ، عدد ١٢١ ، سنة ٢٦ ، ص ١٢٤ .
- ٣٨- عبد الغنى عبد الفتاح النوري (١٩٩٧) : التخطيط لإعداد الخريطة التربوية كأداة للتخطيط التربوي ، مجلة التربية ، عدد ١٢١ ، سنة ٢٦ ، ص ١٢٥ .
- ٣٩- أحمد على الحاج(١٩٩٢) : التخطيط التربوي اطار لمدخل تنموي جديد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ١٦٦ .

- ٤٠- محمد سيف الدين فهمي (٢٠٠٠) : التخطيط التعليمي ، أسسه ، أساليبه ، ومشكلاته ، ط٧ ، الأنجلو المصرية ، ص ١٨٦ .
- ٤١- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:
- إيمان أحمد هاني (٢٠٠٨) : الخريطة المدرسية لمدارس الفصل الواحد بمحافظة الشرقية (الواقع والاحتياجات المستقبلية ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ، ٣٧ .
- الشيماء عبد القادر جودة (٢٠١٤) : متطلبات الخريطة التربوية للمرحلة الابتدائية بمحافظة دمياط ، مرجع سابق ، ص ٦٧ ، ٦٨ .
- أسماء ابراهيم عبد ربه (٢٠١٤) : " اعداد خريطة للبحث التربوي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول الأجنبية ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .
- محمد سيف الدين فهمي (٢٠٠٠) : التخطيط التعليمي ، أسسه ، أساليبه ، ومشكلاته ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ .
- أحمد على الحاج (١٩٩٢) : التخطيط التربوي إطار لمدخل تنموي جديد ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .
- ٤٢- محمد متولى غنيمة (٢٠٠٩) : التخطيط التربوي ، ط٢ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ٢٢٦ .
- ٤٣- أحمد على الحاج (١٩٩٢) : التخطيط التربوي إطار لمدخل تنموي جديد ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .
- ٤٤- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى :
- محمد متولى غنيمة (٢٠١٢) : التخطيط التربوي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .
- الشيماء عبد القادر جودة (٢٠١٤) : متطلبات الخريطة التربوية للمرحلة الابتدائية بمحافظة دمياط ، مرجع سابق ، ص ٧٢ ، ٧٣ .
- ٤٥- محمود عصام الميداني () : الخريطة المدرسية تقنية العصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .
- ٤٦- الشيماء عبد القادر جودة (٢٠١٤) : متطلبات الخريطة التربوية ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- ٤٧- سعيد اسماعيل على (١٩٩٨) : التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص ٤ ، ٥ .
- ٤٨- عبد الفتاح جلال (١٩٩٦) : الكلمة الافتتاحية ، مجلة التربية والتعليم ، المجلد ٤ ، العدد ٩ ، المركز القومي للبحوث التربوية ، القاهرة ، يوليو ، ص ٥ .
- ٤٩- هانم خالد محمد سليم (٢٠١٣) : تطوير التعليم الجامعي المفتوح في ضوء مبدأ العدالة التربوية والتنمية المهنية ، مجلة كلية التربية ، جامعة بنى سويف ، عدد ديسمبر ، الجزء الأول ، ص ٥٣ .
- ٥٠- على السيد الشطيبي (٢٠٠٢) : علم اجتماع التربية المعاصر ، تطوره ، منهجيته ، دار الفكر العربي ، ص ٢٤٣ .
- ٥١- المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .

- ٥٢- ليون بوشيرت (٢٠٠٢) : التعليم للجميع هل يتحقق الحلم ؟ ، ترجمة محمد سلامة آدم ، مستقبلات ، المجلد ٣٢ ، العدد ١ ، مكتب التربية الدولي ، جنيف ، مارس ، ص ١٣ .
- ٥٣- فرناندو ريميرز (١٩٩٩) : الفرص التعليمية أمام الفقراء في نهاية القرن العشرين ، ترجمة بهجت عبد الفتاح ، مستقبلات ، المجلد ٢٩ ، العدد ٤ ، مكتب التربية الدولي ، جنيف ، ديسمبر ، ص ص ٦٠٦ ، ٦٠٨ .
- 54- Kushiyaït , B.K.(2011):Social Education: A Study of Primary School dropouts in Nepal, Magazine Journal Academic English, Research Center for Nepal and Asian Studies , Gale, engage , Jul , , p.2.
- 55 – OP.Cit,P2
- ٥٦- أمل عبد الفتاح عطوة (٢٠١٠) : الفقر وأطفال الشوارع بين الضبط والانفلات في زمن الحرية الاقتصادية والأناثية ، المشروع البحثي " أطفال الشوارع بين المواجهة والعلاج " ، المجلد الأول ، جامعة عين شمس ، ص ٣٦٩ .
- 57-Torre gorse , (2010): Economic Exclusion and Income inequality , Universe dated de Salamanca SRI Lanka, P.8.
- ٥٨- نهى صبحي شحاته (٢٠١٤) : رعاية أطفال الشوارع ، مرجع سابق ، ص ٧١
- ٥٩- أمل عبد الفتاح عطوة (٢٠١٠) : الفقر وأطفال الشوارع بين الضبط والانفلات في زمن الحرية الاقتصادية والأناثية ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .
- ٦٠- أحمد عزت عبد الكريم (١٩٦٨) : تاريخ التعليم في مصر ، الجزء الثالث ، مطبعة النصر ، القاهرة ، ص ٤٥ .
- ٦١- أحمد عزت عبد الكريم (١٩٥٣) : تاريخ التعليم في عهد اسماعيل وأول عصر توفيق (١٨٦٣ – ١٨٨٢) ، الجزء الثالث ، مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ص ٣٥٨ .
- ٦٢- محمود أحمد طاهر (٢٠١٦) : تقييم تجربة الدمج الشامل للتلاميذ ذوي الاعاقة في مدارس التعليم العام بمحافظة الشرقية ووضع تصور مقترح لنجاحها ، رسالة دكتوراه ، تربية الزقازيق ، ص ٤١ .
- ٦٣- لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى ج.م.ع : وزارة التربية والتعليم ٢٠١٧ : القرار الوزاري رقم ٢٥٢ الصادر في ٢٠١٧/٨/٥ بشأن قبول التلاميذ ذوي الاعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام .
- ٦٤- حامد عمار (١٩٩٢) : في بناء الإنسان العربي ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة ، ص ٣٩٧ .
- ٦٥- محمد سيد فهمي والسيد رمضان (١٩٨٤) : الفئات الخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية) المجرمون المعوقون ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ص ١٧١ .
- ٦٦- فاروق صادق (١٩٨٨) : برنامج التربية الخاصة في مصر تكون أو لا تكون ، المؤتمر السنوي الأول للطفل المصري ، تنشئته ورعايته ، المجلد الأول ، مركز دراسات الطفولة في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ مارس ، جامعة عين شمس ، ص ٥٨ .

- ٦٧- وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٢): مبارك والتعليم والنقلة النوعية من المشروع القومي للتعليم، تطبيق مبادئ الجودة الشاملة، قطاع الكتب، ص ٥١.
- ٦٨- مختار عبد الجواد (١٩٩٤) : دراسة مقارنه لبعض مشكلات إدارة التربية الخاصة في ج . م . ع والولايات المتحدة الأمريكية والسويد ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ص ٤.
- ٦٩- محافظة الشرقية (٢٠١٧): خطة عمل المحافظة للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين، ص ٦.
- ٧٠- مجلس الوزراء (٢٠١٧) : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، الدليل الإحصائي الموحد ، محافظة الشرقية ، إصدار ٢٠١٧
- ٧١- محافظة الشرقية (٢٠١٧): خطة عمل المحافظة للارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين، ص ص ٧ ، ٨ ، ٢٥ ، ٦ ، ١٠-١٢ ، ٩ ، ٧١ ، ٧٢.
- ٧٢- محافظة الشرقية (٢٠١٧) : مديرية التربية والتعليم ، إدارة التربية الخاصة ، إحصاء بمدارس التربية الخاصة للعام ٢٠١٧/٢٠١٨ .
- ٧٣- وزارة التربية والتعليم: الإدارة العامة للمعلومات، بيان بأعداد التلاميذ والفصول والمعلمين بمدارس التربية الخاصة بمحافظة الشرقية للعام ٢٠١٦/٢٠١٧.
